الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: بنوك

أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر

من **إعداد الطلبة:**

- ✓ **عمر ذكيـر**
- ✓ **فارس بن ناجـي**
- ✓ **الياس بن قسـوم**

تحت إشراف الأستاذ:

د/ عدنان محريق

لجنة المناقشة

د/ أحمد بن أحمد.....أستاذ محاضر قسم أ (جامعة الشهيد حمه لخضر)	رئيس لجنة
د/ عادل زقرير..... أستاذ محاضر قسم ب (جامعة الشهيد حمه لخضر)	مناقش
د/ عدنان محريق ..... أستاذ محاضر قسم ب (جامعة الشهيد حمه لخضر)	مشرف

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ ۙ﴿۱﴾ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ۙ﴿۲﴾
مٰلِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ ؕ﴿۳﴾ اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ ؕ﴿۴﴾
اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ ۙ﴿۵﴾ صِرَاطَ الَّذِيْنَ اَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ ۙ غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّآلِّيْنَ ﴿۶﴾

كلمة شكر

ان الحمد لله نحمده حمداً كثير ان وفقنا الى اتمام هذا البحث العلمي و الذي اهلنا له فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير الى الاستاذ المشرف **عدنان محريق** على كل ما قدمه لنا من توجيهات و معلومات ساهمة في إثراء موضوع دراستنا ، كما نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرة ،دكتور أحمد بن احمد و الدكتور عادل زقرير

كما لا ننسى بتقدم بجزيل الشكر الى جميع اساتذة كلية الاقتصاد بجامعة الشهيد حمه لخضر كل باسمه و كذا كل من قدم لينا يد العون في اتمام هذا العمل

{ الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات }

الاهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ..ونصح الأمة ..إلى نبي الله رحمة ونور للعالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من يعجز لساني عن نطق الكلمات تعبيرا عن عظمتها

إلى التي كانت اختا وأما وريحانة دنيانا وبهجة قلبي إلى التي علمتني وعانت

الصعاب لأصل ما انا فيه الآن

أمي العزيزة حفظها الله ورعاها

إلى روحي أبي الطاهرة (رحمة الله عليه)

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخواني و اخواتي

وكافة الأهل والأصدقاء

عمر

الاهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ..ونصح الأمة ..إلى نبي الله رحمة ونور للعالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أهدى شبابه وضحى بسواد شعره لأتمتع بضلال النجاح

إلى الذي أعتز به ولا عز لي بعده أبي الغالي حفظه الله ورعاه

إلى من يعجز لساني عن نطق الكلمات تعبيرا عن عظمتها

إلى التي كانت اختا وأما وريحانة دنيانا وبهجة قلبي إلى التي علمتني وعانت

الصعاب لأصل ما انا فيه الآن

أمي العزيزة حفظها الله ورعاها

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخواني و أختي

وكافة الأهل والأصدقاء

الياس

الاهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ..ونصح الأمة ..إلى نبي الله رحمة ونور للعالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أهدى شبابه وضحى بسواد شعره لأتمتع بضلال النجاح

إلى الذي أعتز به ولا عز لي بعده أبي الغالي حفظه الله ورعاه

إلى من يعجز لساني عن نطق الكلمات تعبيرا عن عظمتها

إلى التي كانت اختا وأما وريحانة دنيانا وبهجة قلبي إلى التي علمتني وعانت

الصعاب لأصل ما انا فيه الآن

أمي العزيزة حفظها الله ورعاها

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخواني و اخواتي

وكافة الأهل والأصدقاء

فارس

الملخص

تهدف الدراسة الى تحليل مدى تأثير الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر بالإضافة الى التعرف على واقع القطاع الخاص في الجزائر و الوقوف على مساهمته في النمو الاقتصادي و كذا تطرقت الدراسة الى النظام المصرفي الجزائري و إسهاماته في منح الائتمان الى القطاع الخاص

لمعالجته الاشكالية و الاجابة على الفرضيات قمنا بتحليل مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي من خلال تكوين القيمة المضافة و تكوين الدخل المحلي الاجمالي و التشغيل و كذا الصادرات بالإضافة الى تحليل التوزيعات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص حسب الاجل و حسب الجهة المانحة (بنوك عمومية – بنوك خاصة) و كذا حسب القطاع

و قد استخلصنا في نهاية الدراسة ان للائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الكلمات المفتاحية :

الائتمان المصرفي ، القطاع الخاص ، النمو الاقتصادي

Abstrait

Les objectifs de l'étude Pour analyser la mesure Banque effet de crédit Accordée au secteur privé La croissance économique en Algérie En plus de l'identification Sur la réalité du secteur privé En Algérie et se tenir debout sur Sa contribution à la croissance économique Et il a touché ainsi que l'étude Pour le système bancaire algérien Et ses contributions à l'octroi du crédit au secteur privé.

Pour traiter le dilemme Et répondre à des hypothèses Nous avons analysé la contribution du secteur privé La croissance économique Grâce à la formation de la valeur ajoutée Et la composition du revenu intérieur brut Et d'exploitation et les exportations, ainsi que En plus de l'analyse des distributions Les crédits octroyés au secteur privé Selon terme, et selon la Donateurs (des banques publiques - banques privées) Et ainsi que par secteur.

Et on peut extraire à la fin de l'étude Le crédit bancaire accordé Le secteur privé a eu un impact positif La croissance économique en Algérie.

Mots-clés

Le crédit bancaire, le secteur privé, la croissance économique

قائمة الجداول

	عنوان الجداول	رقم الصفحة
01-03	توزيع القروض حسب الاجل 2000-2006	72
02-03	توزيع القروض حسب البنوك العمومية و البنوك الخاصة 2000-2006	74
03-03	مساهمة قطاع الزراعة في تكوين راس المال الثابت 2000-2011	82
04-03	مساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في تكوين راس المال الثابت 2000-2011	83
05-03	مساهمة قطاع النقل و الاتصالات في تكوين راس المال الثابت 2000-2011	84
06-03	مساهمة قطاع الزراعة في تكوين القيمة المضافة 2000-2011	85
07-03	مساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في تكوين القيمة المضافة 2000-2011	86
08-03	مساهمة قطاع النقل و الاتصالات في تكوين القيمة المضافة 2000-2011	88
09-03	مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي 2000-2011	89
10-03	مساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي 2000-2011	90
11-03	مساهمة قطاع النقل و الاتصالات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي 2000-2011	91
12-03	مساهمة قطاع الخاص في التشغيل 2003-2004-2005	92
13-03	مساهمة القطاع الخاص في الصادرات 2001-2013	93

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(02-03)	توزيع القروض بين القطاع العام و القطاع الخاص 1992-2013	64
02-03	توزيع القروض حسب الاجل	66
03-03	توزيع القروض على القطاع الخاص بين البنوك العمومية و الخاصة	68
04-03	مساهمة قطاع الزراعة في تكوين راس المال الثابت 2000-2011	76
05-03	مساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في تكوين راس المال الثابت 2000-2011	77
06-03	مساهمة قطاع النقل و الاتصالات في تكوين راس المال الثابت 2000-2011	78
07-03	مساهمة قطاع الزراعة في تكوين القيمة المضافة 2000-2011	79
08-03	مساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في تكوين القيمة المضافة 2000-2011	81
09-03	مساهمة قطاع النقل و الاتصالات في تكوين القيمة المضافة 2000-2011	82
10-03	مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي 2000-2011	83
11-03	مساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي 2000-2011	84
12-03	مساهمة قطاع النقل و الاتصالات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي 2000-2011	85
13-03	مساهمة القطاع الخاص في الصادرات 2001-2013	88

يلعب النظام المالي دورا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي ،بإعتباره يظم كافة المؤسسات المالية المسؤولة عن خلق وتحويل النقود ، وتعبئة الادخارات المالية وحشدها في شكل إئتمان وأدوات استثمارية ومن ثم توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية ،وقد خلقت المهام الموكلة للنظام المالي نوعا من الارتباط بين النمو الإقتصادي و المالي ،وهذا ما دفع الباحثين على غرار كنغ وليفين وزيقروز وغيرهم الى السعي لمعرفة العلاقة بين تطور النظام المالي جنبا الى جنب مع نمو الإقتصاد ، وهكذا ظهرت أدبيات التنمية المالية ،ويعبر تطور النظام المالي أو ما يطلق عليه التنمية المالية عن التحسن في الطريقة التي يؤدي بموجبها النظام المالي الوظائف الاساسية له ،ويشمل التطور والنمو المالي كافة القنوات التي تستطيع النظم المالية من خلالها تحسين المعلومات وتكاليف المعاملات ،ونوعية الخدمات المالية الوسيطة وكميتها وكفاءتها ،بشكل يساعد على تعزيز تراكم رأس المال وتحقيق مكاسب إنتاجية من خلال توزيع الموارد على نحو افضل بما ينعكس ايجابيا على النمو الإقتصادي .

وقد توصلت معظم البحوث الحديثة في مجال التنمية المالية الى أن النمو الإقتصادي يقترن بوجود نظام مصرفي ومالي متطور قادر على تسيير النمو ،تكون فيه الوساطة المالية على درجة عالية من الكفاءة بحيث تساهم في تحسين العائد وخفض المخاطر وتعمل على الرفع من مستوى الإدخار والتخصيص الأمثل للموارد ،وفي هذا السياق أكد رواد مدرسة ستانفورد إدوارد شو ،ورونالد ماكينون أن التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص في الحصول على القروض، وأن رصيد الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص هو المسؤول في نهاية المطاف عن نوعية وكمية تراكم رأس المال والإستثمار وبالتالي عن النمو الإقتصادي في حين أن النظام المالي المتخلف والذي يعاني من تشوهات في الوساطة المالية يمكن أن يؤدي الى تخلف أو عرقلة افاق النمو الإقتصادي. أضحى القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الإقتصاديات الحديثة ،ويسهم في تكوين القيمة المضافة الإجمالية للإقتصاد ،لكن هذا الدور يختلف من دولة لأخرى بحسب مدى تطور وحداثة القطاع المصرفي وكفاءة دوره وعمق الإرتباط بينه وبين الإقتصاد الحقيقي ،لذلك فإن أغلبية الدول النامية ،من ضمنها الجزائر تعتمد إعتمادا مباشرا في تمويل التنمية وتوفير السيولة اللازمة للانشطة الاقتصادية المختلفة.

ويأتي الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص في مقدمة المؤشرات المستخدمة في قياس العمق المالي ،فهو يعبر عن مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص ،والتي كلما ارتفعت نسب الإستفادة منها دل ذلك على كفاءة النظام المصرفي في تعبئة الإدخار وتسهيل عمليات التبادل وجمع المعلومات ومراقبة المديرين وتنويع المخاطر وهو ما يجعل من الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص مؤشرا يسمح بإقامة علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي كونه يعتبر تجسيدا للعلاقة بين التمويل والاستثمار ،كما أن تخصيص جزء كبير من الإئتمان للقطاع الخاص من شأنه المساهمة في تطوير الإقتصاد الحقيقي وهو ما يتماشى مع الإعتقاد السائد في الإقتصاديات المتقدمة بأن القروض المقدمة للقطاع الخاص تعزز نسب الإستثمار والنمو على نحو أكثر بكثير مما تحققه القروض المقدمة للقطاع العام.

وإنطلاقا من ادبيات التنمية المالية التي تربط بين تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي والتي تعتبر الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص مؤشرا هاما عن وضعية النظام المالي ،وبالنظر للإصلاحات التي وفرتها المنظومة المصرفية الجزائرية في سياق تطوير النظام المالي جاء هذا البحث بعنوان "اثر الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الإقتصادي كمحاولة للربط بين التنمية والنمو الإقتصادي في الجزائر.

1 الاشكالية

تتمثل مشكلة البحث في دراسة لوضع القطاع الخاص الجزائري و سعيه للحصول على مصادر تمويل كافية لتحقيق النمو الاقتصادي ، حيث ليزال النظام المصرفي الجزائري محدود لذلك اقتضى توضيح ما إذا كان للائتمان الممنوح للقطاع الخاص دور في النمو الاقتصادي الجزائري ، حيث تتمحور المشكلة الرئيسية التي نود معالجتها حول السؤال التالي

ما هو اثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

و من اجل الإلمام بموضوع الدراسة كان ولابد من تجزئة الاشكالية الى اسئلة فرعية التالية :

- ✓ ما هو الائتمان المصرفي و ما علاقته بالقطاع الخاص ؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين القطاع الخاص و النمو الاقتصادي ؟

- ✓ الى أي مدى يساهم الائتمان المصرفي في توجيه القطاع الخاص في الجزائر ؟
- ✓ ما مدى مساهمة القطاع الخاص في إحداث تراكم رأسمالي و قيمة مضافة و مناصب شغل ؟

2 فرضيات البحث :

للإجابة على هذه الاسئلة اعتمدنا الفرضيات التالية :

- ✓ يلعب القطاع الخاص دورا ملموس في احداث نمو اقتصادي
- ✓ توجد علاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص و بين النمو الاقتصادي في الجزائر
- ✓ للائتمان المصرفي دور محدود في تدعيم و توجيه القطاع الخاص في الجزائر

3 مبررات اختيار الموضوع

أ- ضعف القدرات و التسهيلات الائتمانية الموجهة نحو القطاع الخاص فعند منح التسهيلات للأفراد هذا يزيد من حجم الاقراض لكن لا يؤثر على القطاع الخاص حيث توجه هذه التسهيلات نحو الاستهلاك و ليس نحو زيادة القيمة المضافة

ب- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص محددة بفائدة عالية تجعل من الاستثمار استثمار غير مجدي مما يؤدي الى احجام القطاع الخاص عن طلب التسهيلات الائتمانية

جـ- يعتبر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص مؤشر الأكثر استخداما في التعبير عن التنمية المالية كونه يعكس كفاءة و فعالية النظام المصرفي في تعبئة الادخار ، و تخصيص الموارد للاستثمار و هو بالتالي يسمح بإقامة علاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي .

د- الحداثة النسبية للموضوع و قلة الدراسات التي تعرضت لتأثير مؤشرات التنمية على النمو الاقتصادي

4 اهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في

أ- وصف مدى تأثير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص باعتباره مؤشراً عن العمق المالي احد جوانب التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

ب- تحديد مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

جـ- تحليل حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص

5 حدود البحث :

أ- الحد الزماني :

تم تحديد الفترة من سنة 1990 الى غاية 2013 و ذلك لما عرفه الاقتصاد الجزائري من تحولات كبيرة خلال هذه المرحلة من اصلاحات اقتصادية و سياسية و اوضاع امنية خاصة

ب- الحد المكاني :

يشمل الاطار المكاني لدراسة حدود الاقتصاد الجزائري

6 منهجية البحث

ان الاساس المستخدم في الموضوع هو المنهج الوصفي و التحليلي حيث تعلق الامر بوصف حالة القطاع الخاص و النظام المصرفي و من ثم تحليل مدى اثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر

7 مصادر البيانات

اعتمد البحث على جمع سلاسل زمنية منشورة في الهيئات الحكومية اهمها : التقارير و الاحصائيات الدورية التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات اضافة الى نشرات و احصائيات بنك الجزائر و كذا نشرات البنك الدولي و كذا كتب و مذكرات و دراسات سابقة

ان الاساس المستخدم في الموضوع هو المنهج الوصفي و التحليلي حيث تعلق الامر بوصف حالة القطاع الخاص و النظام المصرفي و من ثم تحليل مدى اثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل مساهمة القطاع الخاص في تكوين راسمالي و القية المضافة و التشغيل .

8 صعوبات البحث

أ- قلت المنشورات و الاحصائيات الصادرة عن الهيئات الرسمية

ب- تقادم المنشورات و الاحصائيات و عدم وجود منشورات حديثة

ج- تضارب الاحصائيات من جهة الى اخرى

د- قلة المعلومات المتعلقة بالموضوع و ان وجدت فان اغلبها يركز على القطاع العام

هـ- ضيق المدة الزمانية الممنوحة لدراسة

تمهيد :

يعتبر الجهاز المصرفي القلب النابض لاقتصاد أي دولة ، فهو ميزان التقدم الاقتصادي لها لما يتمتع به من موارد مالية كبيرة وانتشار واضح لفروعه، فهو يمد النشاط الاقتصادي بالتمويل اللازم لتنشيطه وتطويره، حيث يتشكل النظام المصرفي من مجموعة من البنوك و المؤسسات المالية التي تشكل فيما بينها جهاز مصرفي متكامل

يعد الائتمان نشاط مهما من بين انشطة الجهاز المصرفي حيث يعتبر الائتمان من بين الادوار التقليدية للبنوك و يختلف الائتمان من صيغة الى اخرى و من نوع الى اخر حسب المقرض و المقترض و حسب المدة و حسب القطاع و النشاط

و في فصلنا هذا سنتطرق الى مبحثين

المبحث الاول : نشأة وتطور البنوك

المبحث الثاني : ماهية الائتمان المصرفي

المبحث الأول :نشأة وتطور البنوك

لقد كان تطور البنوك و نشؤها مرتبط وعلى الدوام بتطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وقد كانت التجارة تحديدا أحد أهم الأنشطة التي ساعد نموها على تطور أعمال البنوك وتنوعها لذلك فإن دراسة طبيعة وعمل البنوك يستوجب بالضرورة الاهتمام بدراسة التغيرات الاقتصادية ،وتنوع المعاملات التجارية والاقتصادية التي تساهم في تشكيل عمل البنوك وإعادة صياغته وبالمقابل تؤثر فيها البنوك بالصقل وإعادة الصياغة .

المطلب الأول :الإطار المفاهيمي والتاريخي للبنوك.

أولا : مفهوم البنوك :

اشتقت كلمة بنك من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام ،من حيث الأصل اللغوي للكلمة ،هي إيطالية "بانكو "والتي تعني مصطبة ،ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة ،ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

أما المؤسسات المالية هي مؤسسات إقتصادية متخصصة تعمل في إدارة الأموال حفظا وإقراضا أو بيعا وشراء فهي أماكن التقاء عرض الأموال بالطلب عليها ،وتتضمن هذه المؤسسات :البنوك وصناديق التوفير وبيوت الاستثمار وشركات وهيئات التأمين والبورصات.[1]

ويعرف البعض البنك بأنه مكان إلتقاء عرض الأموال بالطلب عليها ،بمعنى أن البنوك تعمل كاوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها الى من يستطيع ويرغب في الإستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق إستثمارها ،ولكن هذا التعريف يشرك مؤسسات اخرى مثل شركات التأمين وصناديق التوفير البريدي .[2]

[1] سليمان ناصر :كتاب التقنيات البنكية و عمليات الائتمان ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2012 ص25

[2] يوسف الزامل واخرون ،النقود والبنوك والأسواق المالية ،الجمعية السعودية للمحاسبة ، السعودية ،2001،ص13

ثانياً : نشأة وتطور البنوك.

كانت البنوك قبل هذا العصر تلعب دور الصراف ،تتعهد بحفظ الأمانات النقدية إزاء تعهد كتابي تدفعه الى المودعين ،حيث ظهرت أول صورة من البنوك في شكل الصراف الذي كان يودع لديه الناس نقودهم كأمانة حفاضا عليها مقابل أجر يتناسب مع مدة بقاء الوديعة ومبلغها .

ويرجع بعض المؤرخين الأساس في ظهور البنوك الى الصاغة وتجار الذهب ،فنظرا لطبيعة عملهم الذي تطلب وجود خزائن آمنة لحفظ الذهب والمقتنيات فقد كان من الصعب حينها نقل النقود خوفا عليها من السرقة ومخاطر حملها وكان العامة يلجئون إليهم لحفظ أموالهم وثوراتهم وذلك مقابل صكوك أو تعهدات ،تثبت لهم حقوقهم المالية فسميت بذلك بنكنوت ،وبمرور الزمن أخدت هذه التعهدات – الوثائق المللية –تحل محل النقود والأرواق النقدية –الأوراق النائبة –وأصبح الناس يزاولون أعمالهم التجارية بهذه التعهدات في الأسواق ،ولاحظ أصحاب هذا الدور ، أن هذه الودائع النقدية تبقى محفوظة في الغالب من غير أن يسترجعها أصحابها لمدة من الزمن . كما وجد الصاغة أن بإمكانهم إصدار هذه الإيصالات كقروض مقابل فائدة على مافي حوزتهم من مقتنيات ، ومنذ القرن الرابع عشر إتسعت التعاملات التجارية وكثر هولاء البنكيين والمرابين ،وأدى هذا الى دخول أشخاص في هذا العمل لا يتسمون بالأمانة والدقة في تعاملاتهم ،وقد سمح بعض البنكيين لزبائنهم بسحب اموال اكثر مما يملكونه فعلا ودون حدود او قيود مقابل ارباح وهو ما يعرف بالسحب على المكشوف ،حيث يشير استقراء التاريخ البنكي الى ان مغالاة البنوك في منح الائتمان افضى بها في النهاية الى حالة من التعثر البنكي الجزئي او الكلي –أي الإفلاس – ،وتوالت هذه الإفلاسات في القرن الرابع عشر والخامس عشر مما أدى بعد ذلك الى تدخل الحكومات والتفكير في إنشاء بنوك تجارية وهي التي تعرف الآن ،وقد كان أول بنك تم إنشاءه عام 1587م في البندقية ثم بعده بنك أمستردام عام 1609م وبعدها توالى إنشاء البنوك في دول العالم. ، ومند بداية القرن الثامن عشر أخد عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات ،وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع الى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها[1] .

وكان التطور الحاسم في النشاط البنكي هو إنتقال البنوك من إقراض ودائع الزبائن الى الإقراض المجرد (توليد الائتمان)وبذلك أصبح النظام البنكي مسؤولا عن توليد النقود في المجتمع ،وبدأت تظهر الأفكار التقليدية البنكية التي تمثلها المدرسة الأنجليزية متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية وبفكر "آدم سميث

[1] سليمان ناصر مرجع سابق ص 33

"1723-1790 ، وترى تلك التقاليد والأفكار أن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة –لا تتجاوز سنة – للمحافظة على السيولة والتعامل عن طريق الأوراق التجارية ،ولا ينصرف دور البنوك بالتالي إلى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل أو المساهمة في ملكية المشروعات .

-ويرى أنصار التحليل الماركسي ومنهم "سمير أمين "و"كورو"و"فيتوردو"و"فرانك" في إطار ما يسمى بنظرية التبعية ، أن البنوك في القرن التاسع عشر لم تعد مجرد وسيط في المدفوعات ، بل كانت تحتفظ بالمال لأجل الاستثمار في الصناعة وتحول رأس المال النقدي إلى رأسمال صناعي سمي رأس المال المالي [1]

-ولابد من الإشارة الى أمرين هامين سادا السياسة البنكية في بداية القرن العشرين :

الأول : تدخل الدولة في البنوك بعد الحرب العالمية الأولى ،سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة

الثاني :أصبحت البنوك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مراقبة في أعمالها ،وأضحت ترسم السياسة التي تفرضها الدولة عليها مادامت تقوم بوظيفة شبه عامة ، وطغت على العالم فكرة الاقتصاد الموجه بحيث أصبح المبدأ الأساسي الذي تسير عليه الدول في سياستها الاقتصادية وصار توزيع الإعتماد يجري وفق خطة موضوعة مسبقا.[2]

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ،أخذت الصناعة البنكية تشهد تغيرات متلاحقة يمكن رصدها وتقسيمها الى أربع فترات وهي :

الفترة 1950-1980:تميزت هذه الفترة بتحصن الصناعة البنكية وتمرسها خلف حدود جغرافية محمية بالأنظمة والقوانين ،التي تحد من المنافسة وتخلق مناخا شبه احتكاري .

الفترة 1980-1990:تميزت هذه الفترة بتراجع دور الوساطة المالية ،وهي الفلسفة الأساسية التي قامت عليها فكرة البنوك ،نتيجة موجة من التحرر المالي العارم ،والتي أدت الى دخول منافسين جدد على جانبي الأصول والخصوم .وبدأت البنوك بتقديم ما يعرف بالخدمات الذاتية للبنوك ،وذلك من خلال آلات الصراف الآلي التي تم نشرها .

الفترة -1990-1999: دخلت الصناعة البنكية هذه الحقبة وهي تقوم بنفس العمل الذي تعودت عليه وإنما بطريقة أكثر تقدما .وبدأت عمليات تطوير آلات الصراف الآلي حيث أصبحت تقدم كشف

[1] رشيد صالح عبد الفتاح ،البنوك الشاملة ،رسالة ماجستير منشورة ،كلية الحقوق جامعة الاسكندرية ،بدون دار نشر ،2000،ص 76

[2] نفس المرجع ص 79

حساب الزبون ،وأدخلت مفهوم النقود البلاستيكية المغنطة متمثلة في بطاقات الائتمان . وظهور وانتشار ما يعرف بالبنك المحمول الذي يمكن أن يؤدي لك الخدمة بإستعمال الهاتف أو الكمبيوتر المحمول المربوط بشبكة الإنترنت ،باستخدام النقود الإلكترونية لإتمام عمليات الشراء والدفع ،عن طريق استخدام برمجيات معينة .

الفترة 200-2008:من خلال برامج الحاسب الآلي المتفوقة ،والمخصصة للتعاملات المالية ،أصبح بإمكان البنك إجراء الصفقات لصالح الزبائن بتكاليف أقل كثيرا من تلك التي تتقاضاها شركات بطاقات الإئتمان ،عن طريق إستخدام "البطاقة الذكية "وهي بطاقة بلاستكية مزودة بشريحة حسوبية قادرة على تخزين بيانات تعادل 500 ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقات البلاستيكية المغنطة ،وبخلاف ما عليه الحال في النقود الإلكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط ،فإنه يمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عبر الإنترنت وفي الأسواق التقليدية .[1]

المطلب الثاني :أنواع ووظائف البنوك.

الفرع الاول: البنوك المركزية .

جاءت نشاءة البنوك المركزية متأخرة عن البنوك التجارية ،ويعتبر بنك "ريكس "في السويد هو أقدم البنوك المركزية في العالم حيث تأسس عام 1656م ،وأعيد تنظيمه كبنك للدولة والقائم على إصدار النقود عام 1668م .

أولا : تعريف البنك المركزي : يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الاصول الحقيقية الى اصول نقدية والاصول النقدية الى اصول حقيقية ، فهو الذي يلغي ذلك النوع من ادوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والاجبارية على الوفاء بالالتزامات ،وهو المهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني ،والبنك المركزي هو مؤسسة عامة يقتصر عمله على العمليات المتعلقة بالإصدار والإشراف على الشؤون النقدية والإئتمانية للإقتصاد الوطني وعرفه "دي كوك" بأنه البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والبنكي بحيث يحقق أكبر منفعة للإقتصاد الوطني ،من خلال قيامه بوظائف متعددة ،كتقنين العملة ، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة ،إحتفاظه بالإحتياطات النقدية للبنوك التجارية ،وإدارة إحتياطات الدولة من المعاملات الأجنبية ،وقيامه بخدمة

[1] -مفلح محمود عقل ،وجهات نضر مصرفية ،مكتبة المجتمع العربي ،عمان الاردن ،ط1،2006،ص ص 42-44

البنوك التجارية ،وإنجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية ،والقيام بالتنظيم والتحكم في الإئتمان بما يتلائم ومتطلبات الإقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية .[1]

ثانيا: وظائف البنك المركزي .

1-إصدار النقود:

يعتبر البنك المركزي محتكرا لعملية إصدار البنكنوت وتمثل هذه العملية الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي ،حتى انه سمي ببنك الإصدار . وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد في الفكر الإقتصادي مدرستان فيما يتعلق بإصدار النقود :

-المدرسة الأولى : تعتمد الأساس البنكي والتي تخضع إصدار النقد الى حاجة السوق .

-المدرسة الثانية :تعتمد الأساس النقدي التي ترى أن إصدار النقد يجب أن يكون محدودا بإحتياطات الذهب التي في حوزة البنك المركزي .

والبعد عن العمليات العادية للبنوك التجارية بالنسبة للجزائر وحسب المادة :38من الامر 11-03 الصادر في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض ، تتضمن تغطية النقد العناصر التالية :

-السبائك الذهبية والنقود الذهبية .

-العملات الأجنبية .

-سندات الخزينة .

-سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

2- بنك البنوك :

هذه الوظيفة مشتقة من خصائص الوحدة والملكية العامة للبنك المركزي ، ويمكن أن ندرج تحت هذه الوظيفة وضائف فرعية منها :

[1] احمد نور ،تصميم وادارة النظام المحاسبي في المنشآت المالية ،دار المنشآت الجامعية 1982ص ص 08-09

-صراف الحكومة :حيث يقوم بمسك حسابات الخزينة والإدارات العامة ،وتجهيز الحكومة بالأوراق النقدية والمسكوكات المساعدة من حسابها الجاري .

-تنفيد ومتابعة المعاملات والإلتزامات النقدية والمالية للحكومة على المستويين الداخلي والخارجي – المدفوعات – المقبوضات :وتعتبر هذه الوظيفة من أقدم الوظائف التي يقوم بها البنك الرئيسي ومن هنا جاءت تسمية البنك المركزي في أي دولة "ببنك الدولة "[1]

- الإحتفاظ بإحتياطات الدولة من الذهب والمعاملات الأجنبية :حيث أن البنك المركزي هو المسؤول عن الإحتفاظ بإحتياطات الدولة من الذهب والعمولات الأجنبية اللازمة لتمويل العمليات التجارية مع العالم الخارجي - مستشار الحكومة في المسائل الإقتصادية :للصلة الوثيقة بين السياسة المالية التي تشرف عليها الحكومة والسياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي ،يقوم هذا البنك بإبداء النصح والمشورة للحكومة فيما يتعلق بالسياسات الواجب إتباعها لمواجهة الظروف المختلفة.

3- تسوية عمليات البنوك

هذه الوظيفة مشتقة من إسم مبدأ الإزدواج في النظام البنكي ومن العلاقة الخاصة بين البنك المركزي والبنوك التجارية ،وتتمثل هذه الوظيفة في أربع وظائف فرعية :

-إدارة الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية أو القيم على إحتياطاتها يجبر البنك المركزي البنوك التجارية الإحتفاظ بجزء من أرصدتها السائلة ،بهدف ضمان تحقيق سيولة البنوك التجارية ،كما أن الإحتياطي النقدي أصبح أداة من الأدوات التي يستخدمها البنك في رقابته على الإئتمان .

-القيام بمسؤولية الملجأ الأخير للإقراض :يقوم البنك المركزي بتقديم التسهيلات المالية الى البنوك التجارية وتدعيم الجهاز البنكي عن طريق تقديم القروض الى البنوك التجارية .

-تسوية أرصدة المقاصة بين البنوك :يتولى البنك المركزي ومن خلال أرصدة الحسابات الجارية للبنوك التجارية المختلفة عن طريق تحويل الأرصدة النقدية من حساب الى حساب أخر عن طريق المعاملات الحسابية الدفترية لدى البنك المركزي[2]

-الإشراف والرقابة على البنوك :وضمان شروط تأسيس بنوك جديدة أو فتح فروع لها ،ومدى إلتزامها بالتشريعات البنكية ،وهذا يتطلب أن تكون للسلطة النقدية اليات وهيئات للرقابة لضمان الإنسجام وإنضباط السوق البنكي ويحافظ على إستقرار النظام البنكي .[1]

[1] زكرياء الدوري ويسرى السامرائي ،البنوك المركزية والسياسات النقدية ،دار اليازوري ،عمان الاردن ،2006،ص ص17-18

2-عبد الحق بوعتروس ،الأنظمة المالية ،جامعة التكوين المتواصل مركز قسنطينة ،فرع :قانون العلاقات الاقتصادية الدولية ،السنة الثالثة ،الإرسال الأول ،ص ص 18-19

الفرع الثاني : البنوك التجارية.

أولاً : تعريف البنك التجاري .

يمكن تعريف البنوك التجارية بالنظر الى السمات الرئيسية لعملها على انها تلك المؤسسات التي تتيح خدمات بنكية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لإستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ،وهذه البنوك أسبق في نشأتها من بقية الأنواع الأخرى للبنوك .[2]

ثانياً : وظائف البنوك التجارية :

1- وظائف تقليدية:

-قبول ودائع الزبائن : تعتبر وظيفة قبول ودائع الأفراد، الوظيفة الأولى للبنك التجاري ،ومع إزدياد حجم التجارة والنشاط الإقتصادي إزداد الطلب على الإئتمان أصبحت البنوك التجارية تلعب دور الوسيط بين المودع والمستثمر ،وبطبيعة الحال فإن البنك التجاري يمكنه القيام بالإقراض طالما يتأكد أنه في مركز يسمح له بالوفاء بمطالب المودعين ،وكانت وظيفة إقراض الأموال للغير هي الوظيفة الثانية للنقود.

-توليد الإئتمان :يعتبر توليد النقود للمساهمة في النشاط الإقتصادي من أهم وظائف البنوك التجارية ،والتي بمجموعها تقدم الأن قروضا ليس فقط من ودائع تملكها في صورة نقود قانونية ،وإنما أيضا قد تقرض في شكل نقود ودائع يولدها البنك في قيوده المحاسبية .

-تجميع المدخرات :إستثمار مدخرات الزبائن ،عن طريق إدارة تعرف عادة بإدارة الإستثمار.

- الإستثمار في الأوراق المالية :شراء السندات مثلا- وهو بمثابة منح إئتمان طويل الأجل .

-تحصيل المستحقات :تقوم البنوك التجارية بتحصيل مستحقات زبائنها من مصادرها المختلفة ،سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو كمبيالات أو سندات أذنية.

-تتعامل البنوك التجارية في بيع الذهب والفضة :تتعامل البنوك بالذهب معاملات متعددة يقسمها البنكيون الى مجموعتين هما:

معاملات الذهب معين المكان ،ومعاملات الذهب غير معين المكان ،

[1] السيد عبد المولى ،اقتصاديات النقود والبنوك ،دار النهضة العربية ،القاهرة –مصر 1998،ص 112

[2] اكرم حداد ومشهور هدلول،النقود والمصارف ، مطبعة الاسكندرية ، مصر، 2008،ص 144

ويندرج تحت المجموعة الأولى كل معاملة بالذهب تتضمن في مرحلة من مراحلها قبض كمية من المعدن ،ويندرج تحت المجموعة الثانية، المعاملات التي ليس غرض المتعاملين بها معدن الذهب وإنما المقامرة على التقلبات السعرية فيه ولذلك فأن التسمية مجرد إصطلاح لا يترتب عليه أثر في القانون أما معاملات البنوك بالفضة فهي قليلة وذلك لقلة الإقبال على الفضة ،فهي لا تستخدم في الحلي إلا بشكل محدود في الوقت الحاضر كما أنها أقل صلاحية للمقامرة من الذهب .

2- وظائف غير تقليدية :

- تقديم خدمات إستشارية للمتعاملين :

أصبحت معظم البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشائهم للمشاريع ،وبذلك فإنه يتم على ضوء هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب ،وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل ،بإعتبار أن الفلسفة البنكية السليمة تعتبر مصلحة البنك ومصلحة المشروع الذي ستتعامل معه هي مصلحة مشتركة ،على إعتبار انه كلما إرتفعت كفاءة المشروع فإن ذلك يعد ضمانا للبنك الذي يموله لأنه سوف يضمن تسديد الإلتزامات المترتبة وفق التوقيتات المتفق عليها .

-تقديم الخدمات التمويلية الى المؤسسات الخاصة :

يقدم القطاع البنكي خدمات تمويلية الى القطاع الفردي والخاص لدعم المؤسسات الخاصة ،تشمل هذه الخدمات التمويلية اربعة مجالات :

1-تعميم إستخدام أساليب تمويل بنكي متنوعة ومرنة النشاط .

2-توسيع نطاق نشاطات الإقراض .

3-النشاط في تطوير مختلف الأنواع من منتجات الإقراض .

4-العمل بقوة على تطوير قروض الإبداع الفردي .

-إدخار المناسبات :

تشجيع البنوك المتعاملين معها أن يقوموا بالإدخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة نفقات موسم الإصطياف ،أو الزواج أو تحمل نفقات تدريس الطلبة في الجامعات أو شراء الهدايا ، حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه

المدخرات وتمنحهم الحق في الاقتراض بشروط سهلة كالحصول على مبالغ توازي ضعف المبلغ المدخر مثلا عند حلول مناسبة المدخر من أجلها .[1]

-خدمة البطاقة الإئتمانية –بطاقة الإعتماد أو البطاقة البلاستيكية :

تعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي إستحدثتها البنوك التجارية في الولايات المتحدة في الستينات من القرن الماضي ،وبطاقة الإئتمان عند الإقتصاديين :هي بطاقة خاصة يصدرها البنك لزبونه،تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات وأماكن معينة ،عند تقديمه لهذه البطاقة ،ويقوم بائع السلع أو الخدمات بالتالي بتقديم الفاتورة الموقعة من الزبون إلى مصدر البطاقة فيسدد قيمتها له ،ويقدم البنك للزبون كشفا شهريا بإجمالي القيمة لتسديدها أو لخصمها من حسابه الجاري لطرفه.

-إصدار خطابات الضمان: يقصد بخطاب الضمان هو تهعد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون الى طرف أخر خلال الفترة المحددة صراحة في الخطاب ،وذلك في حالة عدم قيام الزبون بالوفاء بتلك الإتزامات مباشرة في تاريخ الإستحقاق ،ويتقاضى البنك عمولة من الزبون مقابل إصدار خطابات الضمان .

-دفع المبالغ من أصل الإعتمادات الخاصة : الإعتماد هو إتفاق بين البنك والزبون يعطي الحق للزبون في الإقتراض في حدود مبلغ معين يحدده الإتفاق، وعادة ما يحدد الإتفاق في الفترة التي يمكن للزبون ان يتمتع بهذا الحق .[2]

* الإضافة الى بعض الخدمات الهامة "الوكالية "بالإنابة عن زبائنها والبنوك الأخرى:

أ-تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة والمهمة –إيداع الأشياءالثمينة المملوكة للزبائن في خزائن آمنة.

ب-تحصيل قيمة الفواتير الأجنبية التي تعود الى الزبائن ،وتحويل العملة للخارج لسداد إلتزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الإستيراد.

ج-القيام بمهام الوكيل المفوض أو المنفذ –الوصية أو مزاد مثلا –أو أمين الإستثمار –إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معه.[3]

الفرع الثالث: البنوك المتخصصة.

[1] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري ،إدارة البنوك –مدخل كمي واستراتيجي معاصر ،دار وائل ،عمان –الاردن ط2،2003،ص 19

[2] اكرم حداد ومشهور هدلول،مرجع سبق ذكره،ص 58

[3] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري ،مرجع سبق ذكره ،ص 35

نتيجة للتطورات الإجتماعية والإقتصادية وتشعب مجالات الإستثمارات وتنوعها ،تدخل الدولة في بعض المجالات الإقتصادية هادفة من وراء ذلك حماية المتعاملين مع البنوك ،نشأة أنواع أخرى من البنوك سميت بالبنوك المتخصصة لأنها تخصصت في مجال معين من مجالات الإستثمار كالبنوك الزراعية والعقارية وبنوك الإستثمار وغيرها.

كما سعت العديد من الحكومات عبر العالم الى تأسيس بنوك متخصصة تغطي النقص في التمويل التي تعاني منه بعض القطاعات ،بسبب المخاطر العالية التي تكتنفها أو للحجم الضخم من التمويل الذي تحتاجه وأحيانا طول فترة التمويل المطلوبة .

أولاً : تعريف البنوك المتخصصة:

* ومنه يمكن القول أنها "مؤسسات مالية وبنكية تتعامل بأدوات الإئتمان المختلفة في السوقين النقدي والمالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين أنواع محددة من المقرضين والمقترضين ".[1]

* وهي أيضا البنوك التي تقوم بالعمليات البنكية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الإقتصادي ،وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها ومزاولة ،نشاطها ،والتي لا يكون قبول الودائع أحد انشطتها .[2]

ثانياً : أنواع البنوك المتخصصة :

ا-البنوك الإستثمارية :تختلف بنوك الإستثمار عن البنوك التجارية في أن هدفها الأساسي أو وظائفها الأساسية هي توظيف الأموال التي في حوزتها في المشاريع الإستثمارية ،سواء تعلق الأمر بمجرد قيامها بمنح القروض والتسهيلات الإئتمانية المطلوبة إلى هذه المشاريع ،أو إمتد الى قيام هذه البنوك بالإستثمار المباشر أو المشاركة في المشاريع التنموية المختلفة .

1- البنوك الزراعية : تختص البنوك الزراعية بالتمويل الزراعي بغرض التوسع الأفقي أو العمودي في القطاع الزراعي وتتنوع آجال القروض الممنوحة لهدف تغطية جميع الأنواع أو المجالات المخدومة ،فهناك القروض الموسمية والقروض المتوسطة وطويلة الأجل ،وقد نأت البنوك التجارية بنفسها بعيدا عن منح التمويل للقطاع الزراعي وخصوصا في الدول النامية بسبب المخاطر العالية التي تكتنف هذا القطاع نتيجة بداية وسائل الإنتاج والإعتماد المباشر على مياه الأمطار وجهل المزارعين وصعوبة متابعة تسديد هذه القروض .

2- البنوك الصناعية : هي البنوك التي تختص بمنح التمويل للمؤسسات الصناعية والتي يكون هدفها تنمية الصناعة وزيادة مساهمة المشاريع الصناعية في تنمية الموارد الإقتصادية للدولة بشكل عام .

[1] اكرم وحداد ومشهور هدلول ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 170-171

[2] السيد عبد المولى ،إقتصاديات النقود والبنوك دار النهضة العربية،القاهرة –مصر،1998، ص 112

3- البنوك العقارية : هي بنوك التي تتخصص في تقديم قروض عقارية للهيئات او للأفراد لبناء مساكن أو مجمعات ، أو تأسيس شركات مساهمة لإنشاء مساكن وشركات عقارية [1]

دور البنوك المتخصصة في عملية النمو الإقتصادي .

عادة ما تحجم البنوك التجارية عن إستخدام مواردها في قروض طويلة الأجل ، وتكتفي بالقروض قصيرة ومتوسطة الأجل ،حيث لم تعد هي المؤسسات الوحيدة القادرة على إعطاء الوحدات الإقتصادية الراغبة في الإقتراض ،كما أنها لم تعد المؤسسات الوحيدة القادرة على تنظيم عملية الإدخار ،ومن ثم ظهرت الحاجة إلى وجود نوع معين من البنوك ذات طبيعة الخوصصة ، التي تتولى عملية الإقراض طويل الأجل ،وتقوم بمنح الإئتمان اللازم للقطاعات الإقتصادية ،ورغم أن هذه البنوك لا تهدف إلى تعبئة المدخرات وليس لها القدرة على خلق النقود الإئتمانية أو مايسمى بنقود الودائع كالبنوك التجارية ،إلا أن أهميتها في عملية النمو تمكن من خلال إرتباطها المباشر بتمويل النشاطات الإستثمارية طويلة الأجل للقطاعات المختلفة أكثر من التمويل الجاري لرأس المال العامل ،ولأهميتها سميت هذه البنوك في كثير من الإقتصاديات ببنوك التنمية ،وتتميز البنوك المتخصصة عن غيرها من البنوك بأنها تعتمد في جزء كبير من مواردها على رأسمالها وعلى ماتصدره من سندات تستحق الدفع بعد أجال طويلة، كما تعتمد إعتمادا كبيرا على القروض التي تحصل عليها من السوق المالية ،ونظرا لما توجهه هذه البنوك من نقص في الموارد المالية لمحدوديتها في قبول الودائع ،فإنها غالبا ماتلجأ إلى تقديم الإئتمان قصير الأجل .

الفرع الرابع : النبوك الشاملة :

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية والمالية زاد إتجاه البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو تبني فلسفة البنوك الشاملة ،التي أخدت تتعامل في الخدمات البنكية التجارية والإستثمارية معا ومع كافة القطاعات الإقتصادية ،حيث تتوزع المخاطر وتتنوع الإيرادات .

أولاً : تعريف البنوك الشاملة :

* هي البنوك التي تقوم بتقديم الخدمات البنكية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم ، وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الإستثمار إضافة إلى نشاط التأمين وتأسيس الشركات والمشروعات ،ولا تقوم على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للإقتصاد ، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية بالمعنى الواسع .

[1] احمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم غفر ، الاقتصاد النقدي والمصرفي –بين النظرية والتطبيق –، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية –مصر،2000، ص ص253-254

* ويعرف رشدي صالح عبد الفتاح صالح البنك الشامل بأنه بنك متعدد الوظائف والمهام ولا يحدد تخصصه بنشاط معين بل يقدم مجموعة متنوعة من الأعمال البنكية والمالية وغيرها،ويعتمد في تحقيق ذلك على تكنولوجيا متطورة في ظل إقتصاديات الحجم الكبير .[1]

ثانياً : وظائف البنوك الشاملة :

1- وظائف تقليدية للبنوك الشاملة :

وتتضمن الوظائف المعتادة في البنوك وبعض المؤسسات المالية كقبول الودائع بمختلف أشكالها ومنح القروض ، وأداء الخدمات البنكية المتعلقة بالنشاط التجاري كإجراء التحصيلات والتحويلات وفتح الإعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان ،والجدير بالذكر أن البنوك قد توسعت في الآونة الأخيرة في تقديم الخدمات التقليدية للبنوك التجارية ، حيث إتجهت إلى التوسع في تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية كخدمات آلات الصراف الآلي وإصدار البطاقات الإئتمانية ،والتحويلات الإلكترونية وتقديم الخدمات الشخصية للزبائن .[2]

2- وضائف غير تقليدية :

2-1- الخدمات البنكية الإستثمارية: والتي تتضمن ثلاث وظائف أساسية وتتعلق بخدمات تغطية الإصدارات الجديدة ،وخدمات تسويق المنتجات المالية بالإضافة على تقديم خدمات الإستشارات المالية ،وإنشاء المشاريع الإستثمارية وتمويلها ومتابعتها إداريا ، إلى جانب القيام بعمليات التوريق للقروض ،أي عملية تحويل القروض البنكية وديون الشركات أو الهيئات المقترضة من المقرض الأساسي –هوالبنك- إلى مقرضين أخرين –مشترو الأوراق المالية –في شكل أوراق مالية تطرح للتداول كالسندات وهو ما يعرف بظاهرة "التمرير المالي " وتقديم الإستثمارات في عمليات التوريق للشركات التي ترغب في الدخول إلى السوق المالي ، كما يسير محافظ الأرواق المالية.

2-2- خدمات وحدات الترست : وتعني شراء وبيع الأوراق المالية لصالح الغير –الزبائن – ومتابعتها وتسيير محافظ الأوراق المالية وتقديم الإستشارة في هذا المجال ،وتتم إدارة تلك العمليات في ظل نظام متكامل للمعلومات و بإستخدام خبراء متخصصين في عمليات الإستثمار والهندسة المالية ،وقد نشأت وحدات خدمات الترست لأول مرة في المملكة المتحدة –إنجلترا – سنة 1966.

[1] راشدي صالح عبد الفتاح صالح ،مرجع سبق ذكره ، ص 122

[2] بريش عبد القادر ،التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر فرع :نقود ومالية ،-2005-2005-ص 62

2-3- إنشاء صناديق الإستثمار وشركات رأس المال المخاطر : تقوم شركات رأس المال المخاطر بتقديم الدعم المالي والفني اللازمين للمشروعات الواعدة التي تعمل في مجالات إستثمارية عالية المخاطر أملا في جني أرباح رأسمالية ذات معدل مرتفع في الأجلين المتوسط والطويل ،هذا فضلا عن تقديم الإستثمارات المالية اللازمة للمشروعات القائمة التي تواجه صعوبات خاصة وتتوافر لديها إمكانيات ذاتية لإستعادة نموها ، ولكنها في حاجة الى إعادة هيكلة مالية مما يساعد على إعادة ترتيب أوضاع المشروع المتعثر.

2-4- القيام بالعمليات خارج الميزانية : وتتمثل هذه العمليات في فتح الإعتمادات المستندية وتقديم خطابات الضمان بالإضافة إلى التعامل في المشتقات المالية.

2-5- تقديم تمويل التأجير : ويعتبر التأجير التمويلي من عناصر دفع النمو الإقتصادي ،ووسيلة جديدة لتمويل المشروعات التي تعاني من صعوبات مالية ،ويمكن للبنوك المساهمة في نشاط التمويل التأجيري ، من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي أو القيام بإعداد الدراسات اللازمة للتمويل التأجيري كذلك القيام بدور المستشار المالي و الإقتصادي لأي من الأطراف المشاركة ،فضلا عن القيام بعمليات الترويج لصفقات التأجير التمويلي .

ويمارس نشاط التمويل التأجيري في الجزائر عدد قليل من الشركات ،ومع قلتها فهي كلها حديثة النشأة، فقد أنشئت أول شركة تأجير سنة 1997 وهي شركة السلام وبعدها رأت شركات أخرى النور ومنها شركة القرض الإيجاري العربي للتعاون التمويل التأجيري من بين أنشطته البنكية على غرار بنك البركة .

2-6- القيام بعمليات الفوترة : وتعتبر هذه العمليات من أهم عمليات الوساطة المالية التي يقدمها البنك الشامل ،حيث تنصب هذه العمليات على تقديم مجموعة من الخدمات من خلال تقييم الجدارة الإئتمانية للمستورد ،فيقوم البنك الشامل بشراء الذمم المدينة سواء كانت كمبيالات، سندات اذنية ،الفواتير الموجودة لدى المؤسسات الصناعية والتجارية التي تتراوح مدتها ما بين 30يوم و120 يوم .

2-7- المساهمة في تنشيط سوق المال وبرامج الخوصصة : وذلك بقيام البنك الشامل بالمساهمة في إنشاء الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية ودعمها والعمل على تطويرها ،والقيام بتدوير محافظ الأوراق المالية لصالحها وإدارة محافظ الأرواق المالية لصالح زبائنها ،كما يقوم البنك الشامل بتقييم الشركات المطروحة للبيع و الخوصصة .[1]

[1] -احمد علي دغيم ،اقتصاديات البنوك،مكتبة مدبولي ،القاهرة –مصر ،1989،ص 15

المبحث الثاني : ماهية الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية و من أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية و المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى كان في ذات الوقت يعتبر من اكثر الادوات الاقتصادية حساسية اذ لا تقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك و المؤسسات المالية الوسيطة و إنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامها.

المطلب الاول : مفاهيم عامة حول الائتمان المصرفي

أولاً : تعريف الائتمان المصرفي :

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد "هو القدرة على الإقراض"، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث : أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها[1]

يمكن تعريف الائتمان بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها ، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا. و هناك طرفان في عملية الائتمان: الأول و هو مانح الائتمان و يسمى الدائن أو المقرض، و الثاني و هو متلقي الائتمان و يسمى بالمدين أو المقترض. و قد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة ، و يلاحظ أن الائتمان و الدين هما شيء واحد منظورا إليه من جهتي نظر مختلفتين هما وجهتي نظر طرفي الائتمان الواحد بعد الآخر، فالمقرض يمنح ائتمانا و المقترض يلتزم بالدين.[2]

و يعرف أيضا بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، و يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه و ذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد و العمولات[3] ولقد جاءت المادة 32 من قانون البنوك المؤرخ في 19أوت 1986لتعرف عملية منح الائتمان، بوصفها كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو بوعد منح على سبيل السلف، لأموال تحت تصرف أشخاص معنويين أو طبيعيين أو الاثنين معا لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع.[4]

---

[1] عبد العزيز الدغيم ، ماهر الامين ، امين انجرو التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري مجلة جامعة تشرين لدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية العدد 03 ، 2006 ، ص 194

[2] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية 2003, ,ص77.

[3] صلاح الدين حسن السيسى، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني القطاع المصرفي و غسيل الأموال، القاهرة- عالم الكتاب، 1423هـ-2003م، ص.2.

4 Ammour Ben Halima : Pratique de Technique Bancaire, ed Dahlab, Alger,1997, p, 55

بعض المفاهيم المرتبطة بالائتمان المصرفي[1]

هناك عدد من المفاهيم ذات العلاقة و الارتباط بالائتمان هي :

- **التسهيلات المصرفية**

تتضمن التسهيلات التي يقدمها البنك لعملائه سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين ، بحيث يسمح لهم باستعمالها خلال مدة محددة ، و ضمن شروط و ضمانات محددة يتم الاتفاق عليها مسبقا بين البنك و عملائه ، و تكون هذه التسهيلات موثقة بعقود و مستندات توقع من قبل الطرفين الدائن و المدين

- **الجدارة الائتمانية**

مدى قابلية المقترض في الحصول على الائتمان و تعتمد بشكل رئيس على المركز المالي و الائتماني للمقترض ، و كلما كانت الجدارة الائتمانية للمقترض جيدة زادت فرصته و قدرته في الحصول على التسهيلات الائتمانية ، و العكس صحيح

- **المعاملة الائتمانية.**

أي معاملة قائمة على أساس دفع القيمة المقابلة لها في المستقبل

- **سقف – حدود الائتمان**

حدود التسهيلات المصرفية التي تمنح من قبل البنك لعملائه المدينين، تعني أقصى مقدار من الائتمان الذي يمنحه البنك لعميله بحيث لا يستطيع تجاوز هذا الحد أو السقف إلا بالحصول على موافقة إدارة الائتمان) مركزية الائتمان (، أو يمثل

تحديد سقف كلي للإقراض لقطاعات معينة أو الشركات ككل أو الأفراد.

- **أداة الائتمان**

عملية توثيق العلاقة بين البنك (الدائن) و المقترض (المدين) من خلال العقود الائتمانية حيث تبين حقوق و التزامات كل طرف من هذه الأطراف و من الأمثلة على ذلك : عقد الاعتماد المالي الذي يتم استخدامه في مجال الجاري مدين السحب على المكشوف ، و القروض و الشروط العامة لخصم الكمبيالات و الاعتمادات و الكفالات.

[1] محمد داود عثمان " إدارة و تحليل الائتمان و المخاطر "عمان دار الفكر ناشرون و موزعون ط1 2013 ص.25-26

- **المنشآت الائتمانية**

لجهات التي يتم من خلالها منح الائتمان، و تضم العديد من الجهات: مثل المؤسسات المالية، البنوك التجارية كانت تقليدية أو إسلامية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية أو متخصصة و بيوت الخصم و وحدات الإقراض.

- **النظام الائتماني**

كل ما يتعلق بالائتمان من منشآت ائتمانية و معاملات و الأدوات و القوانين و الأعراف المتعلقة بمنح الائتمان و تحصيله.

- **المخاطر الائتمانية**

عدم تمكن المدين من تسديد التزاماته اتجاه البنك الدائن من حيث أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد في المواعيد المتفق عليها ، ووفقا للشروط المتفق عليها.

المطلب الثاني : أنواع الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع و يصنف وفق طرق مختلفة نذكر منها ما يلي :

أولاً : حسب الغرض من الائتمان: تعرض البنوك التجارية أنواع من الائتمان المصرفي وفقا لمنظور النشاط الاقتصادي مثل:

1- الائتمان الاستهلاكي :

هو ائتمان يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية كالسيارات، الثلاجات، الغسالات...الخ فهو بعتبر ائتمان شخصي، يمنح في اغلب الأحيان للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة و الشركات الأخرى.[1]

2- الائتمان التجاري :

وهو ما يقدم للمشروعات لتمويل عملياتها التجارية (رأس المال العامل) ، وكذا ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات.

3- الائتمان الاستثماري :

هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات و الأراضي و غيرها.[2]

[1] طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2007.ص452

[2] حمزة محمود الزبيدي ، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، ط ، 1 مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2002 ص 95

ثانيا : من حيث المدة :

و يعتبر هذا التقسيم أساسي حيث يتم خلاله تقسيم الائتمان حسب فترته أو أجل انقضائه إلى قصير متوسط و طويل الأجل

1- ائتمان قصير الأجل:

وهو ائتمان لا تزيد مدته عن سنة ، و يمنح لغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة ،كما يستعمل في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة ، و يتميز هدا النوع بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر اجله.[1]

2- ائتمان متوسط الأجل:

ويوجه هذا النوع لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 07 سنوات ، مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة ...، و نظرا لطول المدة ، فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد ، و ينقسم إلى نوعين : قروض قابلة للتعبئة : أي لن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض الذي منحه، أما النوع الثاني فهي قروض غير قابلة للتعبئة و هنا البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذ القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي و بالتالي فانه يكون مجبرا على انتظار سدا المقترض لهذا القرض

3- الائتمان طويل الأجل:

وهو يفوق في الغالب 07سنوات ، و يمكن أن يمتد أحيانا إلى غاية عشرين 20سنة ، و يوجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات(اراضي ، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية) .

و نظرا لطبيعة هذه النوع (المبلغ الضخم و المدة الطويلة) ، تقوم به مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة ، لا تقوى البنوك عادة على جمعها.[2]

ثالثاً: حسب شخصية متلقي الائتمان[3]

و ينقسم الائتمان تبعا لهذا المعيار إلى :

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،البنوك الشاملة عماليتها و ادارتها، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2000ص 113

[2] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ط ، 6 ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ص 74..

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ص. 96

1- الائتمان الخاص:

وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتباريين كالشركات، حيث تعتمد قدرة هذا الأخير في الحصول على هذا الائتمان على الملائمة المالية التي يتمتع الأفراد و المؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان (البنوك).

2- الائتمان العام :

يمنح هذا الائتمان لأشخاص القانون العام (للدولة و الهيئات و المؤسسات العامة و المصالح الحكومية) ، حيث تعتمد قدر في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة و على الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية . حسب ضمان الدين :[1] طبقا لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى ائتمان شخصي غير مضمون و ائتمان عيني :

أ- **الائتمان الشخصي (قروض غير مضمونة) :**

لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه و يكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد و بثقته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية العميل حسن سمعته و متانة مركزه المالي.

ب- الائتمان العيني: (قروض مضمونة)

يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه، و عادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان اكبر من قيمة القرض، و يسمى الفرق بين القيمتين باسم " هامش الضمان " و من الصور الشائعة لهذا النوع من الائتمان نذكر:

- ✓ **القروض بضمان بضائع** : حيث تكون العين الضامنة للقروض من بضائع يودعها المدين لدى البنك مانح الائتمان و يشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين و التأمين عليها.
- ✓ **القروض بضمان الكمبيالات** : و هنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للبنك و تكون هذه الكمبيالات مظهره للبنك.
- ✓ **القروض بضمانات متنوعة** : هناك أنواع مختلفة من القروض تندرج تحت هذا النوع من السلف بضمان المرتبات، و كذلك اعتمادات المقاولين ، واعتمادات التصدير و الاستيراد.

المطلب الثالث : محددات طلب و عرض الائتمان المصرفي

أولاً : محددات الطلب على الائتمان المصرفي (الحاجات الائتمانية)

[1] زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، مرجع سابق ، ص80 ، 81

أيا كان مصدر الطلب على الائتمان المصرفي (طلب فردي – طلب مشروعات قطاع الأعمال العام و الخاص – طلب حكومي) فانه يعتبر دالة في عدد كبير من المتغيرات التفسيرية نذكر منها :

1– المحددات الموضوعية : و يقصد بها تلك العوامل او المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في الطلب على الائتمان المصرفي بصفة خاصة ومن أهمها: [1]

1–1– أسعار الفائدة المدينة : أي الخاصة بما تقدمه البنوك من قروض : فمع افتراض ثبات العوامل الأخرى، تكون العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه علاقة عكسية (كلما زادت أسعار الفائدة قل الطلب على الائتمان)

1–2– أسعار الفائدة على بدائل الائتمان : للائتمان المصرفي عدد من البدائل يمكن تحديد أهمها في البدائل المالية (السندات، أذونات الخزانة ...)، و البدائل النقدية (العملات الأجنبية)، ناهيك عن البدائل السلعية (ذهب، فضة ...) ،فإذا افترضنا بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي الانخفاض في أسعار الفائدة على الأوراق المالية مثلا : السندات مقارنة بأسعار الفائدة على الائتمان البنكي إلى تحول الوحدات الاقتصادية الطالبة للائتمان من السوق المصرفية إلى سوق الأوراق المالية، أي أن العلاقة بين أسعار فائدة بدائل الائتمان من ناحية كمتغير مستقل والطلب على الائتمان البنكي كمتغير تابع من ناحية أخرى علاقة طردية.

1–3– الدخل : إن ارتفاع مستويات الدخول لمختلف الوحدات الاقتصادية يؤدي إلى الحد من الطلب على الأموال المصرفية ، فالعلاقة بين المتغيرين عكسية.

2 – عوامل اعتبارية : توجد مجموعة من العوامل ذات الطابع الشخصي لها بعض التأثير في الطلب على الائتمان الذي تقدمه البنوك . و لعل من هذه العوامل الرغبة والقدرة على الادخار لأصحاب المشاريع والتي تؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان، عوامل عقائدية (تحريم سعر الفائدة ، الأذواق)

3 – عوامل مرفقيه على المستوى القطاعي: بالإضافة إلى محددات الطلب على الائتمان البنكي – على المستوى الجزئي– يتأثر الطلب على الائتمان البنكي بعدد من العوامل المرفقية على المستوى القطاعي.[2]

3 – عوامل مرفقية على مستوى الجهاز البنكي : والتي تؤثر في الطلب على الائتمان منها:

3–1 مدى حرية الإدارة المصرفية في اتخاذ قرار الائتمان.

3–2 سياسة المساندة البنكية.

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي . ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، منشأة المعارف ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ، 2000 ص 100

[2] جاسر محمد سعيد الخليل ، اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين. مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، السنة الجامعية 2004-2005. ص95.94.

3-3 الإعلان المستمر عن مقومات السياسة الائتمانية .

3-4 سياسة ضمان الائتمان البنكي.

4 – بعض الاعتبارات المتصلة بقطاعات النشاط الإقتصادي : قد تتجه فئة من المتعاملين مع البنوك إلى المطالبة ببعض التغيرات في شروط الاقتراض والتي قد يكون لها آثار على حجم الطلب على الأموال المصرفية من هذه الفئات طائفة المصدرين، الشباب، أصحاب المشروعات الصغيرة.

5 – عوامل مرفقية على المستوى الكلي : على المستوى الكلي (القومي) توجد العديد من العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الائتمان [1].

6–السياسة الإقتصادية المتبعة : يتأثر الطلب على القروض المصرفية بمختلف أدوات السياسة الاقتصادية العامة و في مقدمتها :

-السياسة السعرية العامة.

-السياسة الإنفاقية والضرائبية.

6-1–مستويات الأسعار والسياسة العامة : يشير الاستقراء التاريخي لأثر التغيرات السعرية على الطلب على الأموال المودعة بالبنوك بصفة عامة وعلى الائتمان المصرفي بصفة خاصة ، ففي حالة ارتفاع مستويات الأسعار فإنه يتعين على الوحدة الإنتاجية الحفاظ على كم و نوع مدخلات العملية الإنتاجية مما يتطلب مزيد من الإنفاق في هذه الحالة والذي يؤدي مع ثبات العوامل الأخرى إلى زيادة الطلب على السحب من البنوك لسد الثغرة التمويلية الناشئة عن زيادة الإنفاق عن مستوى الدخل.

6–2– السياسات المالية : والتي تتمثل أساسا في السياسة الإنفاقية والسياسة الضرائبية فمن ناحية قد تتجه الدولة إلى تقديم دعم مالي للقروض التي تحصل عليها بعض القطاعات القطاع الفلاحي مثلا مما يشجع هاته الأخيرة على زيادة اقتراضها من البنوك، ومن ناحية أخرى تلعب السياسة الضريبية المتبعة تجاه الفوائد دورا مهما في التأثير على رغبة العملاء في الاقتراض من البنوك .

7– الظروف الاقتصادية السائدة : و نعني بها كل الظروف المحلية و الدولية.

8– الظروف الاقتصادية المحلية : ففي أوقات الرواج والانتعاش تزداد الحاجة إلى رأس المال العامل لتغطية العديد من الثغرات التمويلية و الناشئة عن ضخ العديد من الاستثمارات في المجتمع و يحدث العكس في حالة الكساد

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي مرجع سابق ص144

9- العوامل الخارجية (الظروف الدولية) : يشهد العالم اليوم سيادة ظاهرة تدويل المعاملات المالية الاقتصادية والتجارية العالمية ومن ثم يتعذر الانعزال عن هذا الاتجاه، وتلعب الاعتبارات الدولية دورا هاما في التأثير على الطلب المحلي للائتمان المصرفي و ذلك من خلال نظم الصرف الأجنبي السائدة و كذا مستويات النشاط الاقتصادي

ثانياً: محددات عرض الإئتمان المصرفي [1]:

تتحكم في عملية منح الائتمان (عرضه) نوعين من الضوابط:

- ضوابط خارجية
- ضوابط داخلية

1- ضوابط الإئتمان الخارجية : و يقصد بها تلك الضوابط التي تفرض على البنك من مصادر خارجية سواء كانت قوانين مستقرة في القطاع المصرفي أو كان البنك المركزي

1-1- القواعد العامة للإئتمان :

وتتمثل في الضوابط الواجب احترامها عند تقديم الائتمان والواجب دراستها من طرف البنك لتحديد المخاطرة الائتمانية ، و يطلق عليها اسم بديهيات أو آليات العملية الائتمانية وهي خمسة :

- سمعة العميل و أخلاقه
- القدرة على الدفع
- رأس المال
- الضمانات
- الظروف الاقتصادية

1-2- رقابة البنك المركزي للإئتمان :

و تكون من خلال أدوات السياسة المالية، أدوات السياسة النقدية والائتمانية هاته الأخيرة التي يصمم أهدافها و يشرف على تنفيذها البنك المركزي و التي من بينها التأثير على حجم الائتمان الكلي المقدم من طرف البنوك و يستعمل في ذلك مجموعة من الأدوات مثل : الاحتياطي القانوني، سعر الخصم. ....

2- ضوابط الإئتمان الداخلية (داخل البنك :)

تعد معرفة البنك بالظروف الاقتصادية و البيئة الخارجية المحيطة به نقطة البداية لرسم خطة البنك الائتمانية و السياسات الواجب عليه إتباعها.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي مرجع سابق ص154

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة نجد أن الائتمان و البنوك يعتبران خليتان اساسيتان في النمو الاقتصادي للبلد ، و لا يمكن لإحداهما أن تؤدي المهام التي أوجدت من دون وجود الخلية الأخرى ، فالائتمان يستمد فعاليته من المؤسسات التي تقوم به و هي البنوك بصفة خاصة ، لأن مهامها هي تغطية العجز المالي للنظام الاقتصادي بمختلف وحداته و ذلك لكي يتسنى لهذه الوحدات القيام بنشاطات على اكمل وجه و هذا لا يكون إلا عن طريق التمويل الخارجي لها من طرف البنك ، أي تقديم القروض بمختلف أنواعها و وضعها تحت تصرف هذه الوحدات الاقتصادية .

تمهيد

يعد الاهتمام بالنمو الاقتصادي هدفا أساسيا تسعى الدول و الحكومات من اجل الرفع منه من خلال الاهتمام بمختلف الأنشطة و القطاعات و على جميع المستويات و بتسخير جميع الإمكانيات و الموارد المتاحة من تمويل و تسهيل الإجراءات الإدارية و القانونية ، و يأخذ القطاع الخاص الحصة الأكبر من هذا الاهتمام لما يحققه من قيمة مضافة حقيقية لدولة لذى تسعى الدول جاهدة الى تسخير كل امكانياتها لهذا القطاع من اجل النهوض به ، و يعد القطاع الخاص شريك في تحقيق النمو الاقتصادي لما فيه حيوية و حركية اكثر من القطاعات الأخرى

لذلك سنتطرف في فصلنا هذا الى مبحثين :

المبحث الأول : مدخل لنمو الاقتصادي

المبحث الثالث : ماهية القطاع الخاص

المبحث الاول : مدخل الى النمو الاقتصادي

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر... تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصورًا عامًّا عن مفهوم النُّمو الاقتصادي، خصائصه، عناصره، مؤشراته، وكذا أبرز النظريات التي كُتبت في سبيله تحقيقًا لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات.

المطلب الاول :ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإن النُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي[1].

ويعتبر النُّمو الاقتصادي شرطًا ضروريًّا، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت – الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 – النُّمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

[1] محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، مكتبة الاشعار،مصر، 1999، ص39..

– التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر.

– دور التقانة المركزية في النُّمو طويل الأجل.

– ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو. المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النُّمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنُّمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدًا في الأدبيات الكلاسيكية[1].

أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النُّمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري – فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية – هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج[3].

[1] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2007، ص: 05.

[2] عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية الجزء الثالث ، جامعة الملك عبد العزيز ،2010،ص30

[3] توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.

المطلب الثاني :نظريات النمو في الفكر الاقتصادي

أولا : النُّمو الاقتصادي عند الكلاسيك:[1]

تتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

– سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

– التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.

– الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

– ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

– حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النُّمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية.. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أنْ آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- عدم واقعية مفهوم عملية النُّمو: حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛ أي: إن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النُّمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعَد تفسيرًا مقنعًا لعملية النُّمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم[2].

[1] صالح التومي ، مدخل نظرية القياس الاقتصادي ، الجزء الأول ، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر،1999،ص،62

[2] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سبق ذكره ، ص: 34،35.

ثانياً : النظرية النيوكلاسيكية في النُّمو:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

– أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

– أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

– بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

– فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا.

– أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.

– أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي – وصف مارشال – لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيًّا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير؛ حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

– أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها:

– التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النُّمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

– القول بأن التنمية تتم تدريجيًّا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

– الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

– افتراض حرية التجارة الخارجية أمرٌ لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين[1].

ثالثاً : النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينادر كينز (1883 – 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 – 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ – معدل النُّمو الفعلي Actual rate of growth، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب – معدل النُّمو المرغوب Warranted rate of growth، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج – معدل النُّمو الطبيعي (GN)، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي – حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه – فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو[2].

رابعاً : النُّمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

لقد فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النُّمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سبق ذكره ، ص: 35،36،37،38.

[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سبق ذكره، ص: 31،32.

الطبيعية والقوة العاملة.. ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي: إن هناك تنظيمًا معينًا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

– تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.

– البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.

– الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام.

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيًّا[1].

خامساً : النُّمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[2].

سادساً: نظرية جوزيف شومبيتر في النُّمو الاقتصادي:

جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter (1883 – 1950) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا – تشيكيا، وتوفي في تاكونيك –كونيتيكت – الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنُّمو الاقتصادي – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2008-2009.ص:16،17.

[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة، مبتعدًا عن التحليل السكوني (الستاتيكي)، محاولاً تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد.

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضًا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي؛ فهو يمقت الشيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية، ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وكملها في كتاب له سنة 1939، أهم أفكاره:

– أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.

– يتوقف النُّمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

– إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية، أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

– التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية:

- استغلال موارد جديدة.
- استحداث سلع جديدة.
- استحداث أساليب إنتاج جديدة.
- فتح أسواق جديدة.
- إعادة تنظيم بعض الصناعات.

إن انهيار الرأسمالية قد يحدُث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

– بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).

– زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار، والكارتيلات).

– انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.

– العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وفي تحليله لعملية النُّمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة

لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا...

نقد النظرية:

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم؛ حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.
- افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.
- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.
- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النُّمو؛ كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموًّا[1].

سابعاً : نظرية مراحل النُّمو عند والت روستو:

تسمى أيضًا: نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًّا".

وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 - 1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 35،36،37،38.

– مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[1].

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد متخلف جدًّا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورًا رئيسيًّا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالاً لدول اجتازت هذه المرحلة؛ كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًّا، وتتميز بالبطء الشديد[2].

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق، لا تختلف هذه المرحلة الجديدة – من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية – اختلافًا جذريًّا عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقًا في طبيعة حركية المجتمعين؛ فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطرَ ذلك المجتمع؛ لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية – الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، مرحلة حتمية في عملية النُّمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النُّمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارِب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي[3].

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج، مرحلة تُعَد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛ حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحًا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي:

---

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 38،39.

[2] عبد اللطيف مصيطفي و عبد الرحمن بن سانية ، انطلاق الاقتصاديات النامية رؤية حديثة ،د و م ج ، 2007، ص 20

[3] و.و روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 2003،ص28.

– التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.

– ارتفاع نسبة الفنِّيِّين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.

– انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.

– النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين[1].

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوًا كبيرًا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سَعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:

– ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (سيارات...).

– زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع[2].

نقد النظرية: أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين: أولهما: إثبات صحة المراحل التاريخية، وثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، يقدم روستو فهمًا بسيطًا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها طبقة أو فئة واحدة، وبصورة أكثر تحديدًا يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات، وتتطور تقريبًا بنفس الشكل في عمليتها التنموية؛ فروستو صوَّر لنا مراحل النُّمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النُّمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفًا هامًّا من الظروف المهيِّئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات، الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعمًا بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار[3].

ثامناً : نموذج هارولد ودومار:

يُعَد من أكثر النماذج اتساقًا وشيوعًا، تم تطويره في الأربعينيات، ويرتبط باسمي الاقتصاديَّيْن البريطاني "روي هارولد" والأمريكي "إيفري دوما"، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنُّمو، يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال... فنموذج هارولد دومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النُّمو، وأساس النُّمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[2] عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[3] عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية ،القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1. ،2004.ص45

المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج – أي معامل رأس المال – فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

نقد النظرية:

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النُّمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية – فإن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافًا كبيرًا، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النُّمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار، فكما يلاحظ أن محددات النُّمو طبقًا لنموذج "هارولد دومار" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرًا، التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار، ومن ثم للاستثمار، من دخلها القومي المنخفض أساسًا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية، في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سدِّ فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية، أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها[1].

تاسعاً : نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس:

من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينيات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، كان "آرثر لويس" أول من قدم نموذجًا للتنمية، أساسه التحول من الريف إلى الحضر، أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي، ويتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين، أولهما: قطاع زراعي تقليدي، أطلق عليه اسم قطاع الكفاف، يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر، أو أعلى بقليل، وثانيهما: قطاع صناعي؛ حيث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم، وافترض لويس في تحديد نظريته ما يلي:

– أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.

– أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.

– أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي (يفترض أنه أعلى بنسبة 30 بالمائة) لتشكل حافزًا قويًّا لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه.

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 41،42،43.

– أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع[1].

إذًا فنظرية التغيرات الهيكلية ترتكز على الآلية التي بوساطتها تستطيع الاقتصادات المتخلفة نقل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشدة على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر تقدمًا، وأكثر تحضرًا، وأكثر تنوعًا صناعيًّا في مجال الصناعات التحويلية والخدمات؛ إذ تستخدم هذه النظرية أدوات النظرية الكلاسيكية المحدثة لوصف الكيفية التي على وَفقها تتخذ عملية التحول موقعها، والتغيرات الهيكلية هي التغيرات التي تطرأ بين الأجزاء والكل، وبين الأجزاء بعضها مع البعض الآخر من خلال عملية النُّمو، أي هو التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو مدى مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، أو التغير في نسبة التجارة الخارجية؛ إذ إن التغيرات طويلة الأجل ليست في حقيقتها سوى نتائج تراكمية لتغيرات متتالية قصيرة الأجل.

تؤكد النظريات الهيكلية على الزيادة في الطلب الاستهلاكي؛ فقد حاولت التعرف على مميزات الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، ولا سيما جمود أو محدودية المرونة في احتمالات الإحلال أو الاستبدال في الإنتاج وفي عناصر الإنتاج، تلك الصفات أو المميزات التي تحاول أن تؤثر في التكيفات الاقتصادية واختيار السياسة التنموية؛ لذا فإن الهيكليين يركزون على خطط قطاعية معينة، وسياسات اقتصادية محددة، ومثل هذه التوجهات يمكن أن نجدها في عمليات معينة، مثل إستراتيجية إحلال الواردات "IMPORTS SUBSTITUTION" في الاقتصاد الوطني، وبقية التغيرات في القطاعات الاقتصادية الأخر.

نقد النظرية: رغم انسجام النظرية مع التجرِبة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، فإنه يصعب انطباقُها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة، وهي:

– افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خَلْق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية، فإن الطلب على العمل سينخفض، كما أن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية وسياسية بدلاً من استثمارها في بلادهم.

– افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزاحم المدن، وارتفاع نسبة البطالة فيها.

– افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي، مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية، لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود بطالة[2].

عاشراً : نموذج نادي روما (النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي):

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، نفس المرجع السابق ، ص: 45،46.

[2] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 47.

ويسمى هذا النموذج بنموذج حدود النُّمو (1972)، الذي يشير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتدنِّي إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النُّمو تصل إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة، ويسمى النموذج بنموذج نادي روما؛ لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها دينيس ميدوس في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT.

تشير هذه الدراسة إلى أن معدل نمو السكان يكون بشكل أُسِّي قياسًا بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضًا نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضًا، ثم ستنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة.

وقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات؛ حيث إنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النُّمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزًا للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل[1].

الحادي عشر : نظرية ثورة التبعية الدولية:

أثناء السبعينيات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد مفكري العالم الثالث، إن نموذج التبعية الدولية يرى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها. ضمن التبعية الدولية توجد ثلاثة تيارات فكرية، هي:

أ – نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.

ب – نموذج المثال الكاذب.

ج – فرضية الثنائية التنموية.

أ – نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية؛ فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

من خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحسب هذه النظرية، توجد مجموعات (حكام، عسكريين وبعض النخب) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية، التابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة، وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية، مثل: شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات المساعدات، مثل: البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية، أنشطة هذه النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقي على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف، باختصار: أصحاب هذه النظرية يعزون

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 34.

مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي.

إذًا الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرًا ضروريًّا لتحرير العالم الثالث.

ب – نموذج المثال الكاذب:

يقوم هذا النموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة؛ فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول، إن العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية كثيرًا ما تغيب من نماذجهم المعروضة، وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.

ج – فرضية الثنائية التنموية:

أظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، في الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر.. والثنائية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومفهوم الثنائية يشتمل على أربعة عناصر أساسية:

– توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد (الحديث والتقليدي، المدينة والريف، فئة غنية مع فقراء أكثر).

– اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية (أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها).

– عدم تقارب الثنائية، بل على العكس فإنها تزداد بكثرة، مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وتتسع من عام لآخر.

– وأهم خواص الثنائية يكمن في عدم تأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم، بل على العكس بدلاً أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع[1].

ثاني عشر : نظرية النُّمو المتوازن وغير المتوازن:

وهي للاقتصادي روز نشتاين رودان، ومُفاد نظريته: لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "Big Push" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة.. ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة

[1] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، السنة الجامعية: 2009 – 2010، ص:04

العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما راجنار نيركسة R. NURKSE فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها.

أما بخصوص فكرة النُّمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصاديًّا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر[1].

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية: 2012-2013، ص: 69،70.

كانت هذه أهم النظريات المقدمة لتفسير نمط وعملية النُّمو الاقتصادي في العصر الحديث

المبحث الثاني :ماهية القطاع الخاص

اتجهت اقتصاديات العالم في الربع الاخير من القرن العشرين نحوى المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص ،وإزالة القيود امام التجارة الخارجية ،ودعم المنافسة المحلية والدولية

المطلب الاول : مفهوم القطاع الخاص

* هو الاضافة الى الطاقة الانتاجية للمجتمع ،وتقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية او اجنبية او مشروع مشترك ،يطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح اساسا خلال فترة زمنية مستقبلة.

* والقطاع الخاص يقوم به الافراد والمشروعات الخاصة ويحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع.[1]

* ويعرف القطاع الخاص بشكل عام بانه دلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع للحكومة ويدار وفقا لإعتبارات الربحية المالية .

* اما من وجهة نظر المحاسبة القومية فإن القطاع الخاص يشمل ،المشروعات الخاصة ،القطاعات العائلية ،الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات ودلك بغض النظر عن ملكية المقيمين او غير المقيمين للشركات الخاصة .

ومنه تبرز نقاط قوة القطاع الخاص في ملي :

-تسهيل المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية ،مثلا على الصعيد الخدمات الاساسية مثل المياه والصحة والتعليم والطاقة .

- تعزيز المؤسسات وتطوير اطر تنظيمية تدعم القطاع الخاص

- إصلاح بيئة الاعمال والسياق القانوني الدي تواجهه الشركات بما فيها المنشئات الصغيرة جدا.

-رفع مستوى القدرات والمهارات المهنية التي تتميز بها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ، لاسيما من خلال تعزيز توفير خدمات تطوير الاعمال .

[1] غدير بنت سعد محمود ،العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ،رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد،كلية العلوم الادارية ،جامعة الملك سعود 2004 ص 20

-تعزيز إمكانية استفادة الشركات من التمويل ،وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم[1]

المطلب الثاني :محددات نمو القطاع الخاص .

1-تقنين او ترشيد الائتمان المحلي :عن عدم او نقص اسواق المال –خاصة ادوات حقوق الملكية- تجعل المشروعات او الشركات تعتمد بدرجة عالية على الائتمان المصرفي ليس فقط لإحتياجيات رأس المال التشغيلي مثل إحتياجيات دفع أجور العمال وشراء المواد الخام ...الخ ولكن ايضا لإحتياجيات التمويل الطويل الاجل التراكم الراسمالي .

2- مدى توافر النقد الاجنبي : من المفهوم ان السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات التي تحتاجها الاقتصادات النامية غالبا ما يتم استيرادها من الخارج وبدلك تنشأ الحاجة الى النقد الاجنبي لسداد ثمن هده الواردات الدي ربما لا يكون متاحا او متوفر كنتيجة لإختلالات ميزان المدفوعات او بسبب الاولويات الاقتصادية او الضروريات ،مثل سداد اعباء خدمة الدين الخارجي ، مما يؤثر على القرار الاستثماري .

3- سعر الصرف الحقيقي : يؤثر سعر الصرف الحقيقي الدي يتم قياسه بسعر السلع غير القابلة للتجارة الدولية نسبة الى سعر السلع القابلة للتجارة الدولية في الاستثمار الخاص من خلال قناتي العرض والطلب كما يلي :

-جانب الطلب :يؤدي تخفيض سعر الصرف الحقيقي الى رفع تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص ،

- جانب العرض :نظرا لأن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يرفع من سعر المنتجات القابلة للاتجار الدولي معبرا عنها بالعملة المحلية بالنسبة لسعر المنتجات غير قابلة للاتجار الدولي ،ربما يشجع دلك على الاستثمار في قطاعات التجارة الدولية ويثبط من استثمارت القطاعات المحلية غير القابلة للتجارة الدولية .[2]

4- الاستثمار العام : إن تاثير الاستثمار الخاص يعتبر مبهما .ويرجع دلك الى عاملين متضادين هما :

-الاستثمار العام ربما بزيادة عجز الموازنة يزاحم الاستثمار الخاص بتقليل الائتمان المتاح للقطاع الخاص او برفع سعر الفائدة.

-الاستثمار العام في مشروعات البنية التحتية مثل الطاقة ،الاتصالات ،النقل ،المواصلات ،الصحة والتعليم ،وربما يكون مكملا للإستثمار الخاص.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد9 -2010-95-97 ص

[2]، عادل عبد العظيم ،اقتصاديات الاستثمار :النضريات والمحددات ،سلسلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد67،2007،ص8

5- عدم الاستقرار الاقتصادي :هناك العديد من القنوات التي يمكن ان تؤثر على الاستثمار الخاص من خلالها مثل :

-غالبا ما يتسم عدم الاستقرار الاقتصادي بإرتفاع معدلات التضخم ،مما يثبط الاستثمار الخاص

- تؤثر تقلبات معدلات التضخم المرتفعة سلبا على الربحية المتوقعة وخاصة حالة الشركات او المشروعات غير المغامرة .وان عدم التيقن يجعل هدا النوع من الشركات تعيد تخصيص استثمارها بعيدا عن الانشطة دات المخاطر المرتفعة ،ومن ثم ينخفض الاستثمار الخاص

6- تأثير عبء الدين الخارجي :يؤثر ارتفاع الدين الخارجي الى الناتج المحلي سلبا على الاستثمار الخاص من خلال قنوات متعددة.

-إن استخدام الموارد لخدمة الدين العام ربما يجعل الاستثمار الحكومي يزاحم الاستثمار الخاص .

-كما ان ارتفاع نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ربما يدفع الكيانات الاقتصادية المحلية لتحويل رؤوس اموالها للخارج بدلا من ادخارها محليا،ومن ثم تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص بصورة مباشرة وغير مباشرة – الاثر الغير مباشر ينشأ من ارتفاع تكلفة راس المال .[1]

7- معدل نمو الناتج : هناك علاقة مزدوجة بين القطاع الخاص ومعدل نمو الناتج ،فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد او في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الايجابي على الانتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الاجمالي.

8- القروض المصرفية : يرتكز الانفاق الاستثماري في السنوات الاولى من عمر المشاريع الجديدة ،ولا تبدا المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لدا تحتاج المشاريع الى تمويل بالعملات المحلية والاجنبية .

9-سعر الفائدة : يتعلق بأثر سعر الفائدة على القطاع الخاص في الدول النامية فمازالت هناك إختلافات حول هدا الاثر على المستويين النظري والتجريبي.

10- الضرائب :تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي،مما يؤدي الى نقص الادخار والحد من الاستثمار.[2]

[1] نجلاء محمد بوغزالة ،الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة من 2000/1990،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع :نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2001-2002،ص15،16

[2] مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،العدد9 -2010-ص ص 71-72

11-المتغيرات الكيترية :وتتضمن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ،والتكلفة الداخلية –مثل التغير في الائتمان الموجه الى القطاع الخاص-،والطاقة المستغلة .

12-المتغيرات النيوكلاسيكية :وتتضمن تكلفة راس المال ومعدل الاهتلاك والمكاسب والخسائر الراسمالية ،ونسبة الاستثمار العام.

وعلى الرغم من اهمية القطاع الخاص إلا ان محدداته لم تحظ إلا بالقليل من الدراسات، وقد يرجع دلك الى عدم توافر البيانات من جهة والاعتماد بدرجة اكبر على القطاع العام من جهة اخرى في ظل الاهمية النسبية الطاغية لمشروعات القطاع الخاص.[1]

[1] ابو دحدخ كريم،ابو دحدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي،الملتقى الوطني الاول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة مابعد البترول ، جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل ،20-21نوفمبر 2011، ص 3

المطلب الثالث :علاقة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي .

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على انتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور دينامكية على المدى الطويل ويسير وفقها النشاط الاقتصادي، إد تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على ان القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي ودلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم راس المال ،حيث انه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكدا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الاداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس ايجابا على عملية النمو الاقتصادي[1] .

حيث تؤكد العديد من الدراسات في هدا الصدد على ان تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو إقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل. وهدا ما إنعكس بالخصوص في تزايد الاتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرن الماضي نحوى عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ،والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام الى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الاقتصادي ،إد إن عملية الخوصصة تحول الاهتمام من الاهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام الى الاهداف الاقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص. ومنه جاء التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ودلك نظرا لي:

-ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الدي يغيب نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الاجتماعي دو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته.

- الكفاءة في إدارة الموراد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها.

-قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يتضمن ارتفاع الانتاجية والصرامة في الاداء.

- الادارة الكفاءة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.

1عبده محمد فاضل الريعي ، الخصخصة و اثارها على التنمية بالدول النامية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة الطبعة الأولى مصر 2004 ص 14

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم تبين ان النمو الاقتصادي يعد هدفا أساسيا في جميع الدول و لدى كل الحكومات التي تسعى من اجل تحقيقه و ذلك لما يكتسبه من تأثير على الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية منها بصفة خاصة و وفقا لهذه الأهمية كان النمو الاقتصادي ولا يزال الشغل الشاغل لعديد من المفكرين من اقتصاديين و اجتماعيين و كذا رجال السياسة في تبني الأساليب و المناهج اللائقة و المؤدية الى تجسيد الفعلية لنمو الاقتصادي و يعد القطاع الخاص جزاء مهما في النمو الاقتصادي لما له من حركية في تنشيط الدورة الاقتصادية بشكل حقيقي بالإضافة الى هناك علاقة طردية بينهما فكلما كان للقطاع الخاص حركية اكثر اتضح في معدلات نمو حقيقية

تمهيد

يعتبر النظام المصرفي جزاء من الحياة الاقتصادية لما له دورا مهما و فعال في تنشيط هذه الحياة و ضخ فيها ما يلزمها من موارد مالية و مادية حسب الحاجة و بكيفيات مختلفة تختلف من قطاع الى اخر و من نشاط الى اخر و كذا تختلف هذه العملية من بنك الى اخر ، فالنظام المصرفي الجزائري يلعب دورا هام في الاقتصاد الجزائري لما له من عمليات تمويلية للقطاعين العام و الخاص و يساهم الأخير في عملية تنشيط الاقتصاد الجزائري من عدة جاهات و الرفع من معدلات النمو

من خلال هذا الفصل سنحاول وصف الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر و اثر ذلك على النمو الاقتصادي في الجزائري

المبحث الاول : واقع النظام المصرفي الجزائري

المطلب الاول : لمحة حول النظام المصرفي الجزائري

المطلب الثاني : تحليل وصفي لتوزيعات القروض

المبحث الثاني : مساهمة القطاع الخاص الجزائري في التنمية الاقتصادية

المطلب الاول : مدخل للقطاع الخاص الجزائري

المطلب الثاني : تحليل مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

المبحث الاول : واقع النظام المصرفي الجزائري

اولت الدولة الجزائرية اهتمام كبيرا في المضي نحو اصلاحات جذرية في القطاع المصرفي من اجل تحسين من اداءه و رفع من كفاءتها على الصعيد الداخلي و الخارجي لذا عرف النظام المصرفي جملة من الاصلاحات منذ نشؤه و الى غاية الوقت الحالي عبر عدة محطات لذلك سنحاول في هذا المبحث التعرف على النظام المصرفي الجزائري و هيكلته و اهم الاصلاحات التي مر بها

المطلب الاول : لمحة عامة حول النظام المصرفي الجزائري

الفرع الاول : نشأة و تطور المصرفي الجزائري

أولاً: الجهاز المصرفي الجزائري قبل إصلاح 1986

بعد نيلها للاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا تابعا للقطاع الأجنبي الفرنسي القائم على الاقتصاد الليبرالي الحر، إلا أن الظروف التي تبعت خروج فرنسا كهجرة رؤوس الأموال والإطارات المؤهلة لتسيير البنوك، وانتهاج الدولة الجزائرية لنظام اقتصادي مغاير للنظام الفرنسي والمبني على الاقتصاد المخطط،
جعل الاقتصاد الوطني بحاجة إلى الدفعة التمويلية الضخمة لإنجاح المخططات، بعد رفض البنوك الأجنبية تمويل استثمارات القطاع العام فبادرت السلطات بكل ما لديها من إمكانيات إلى وضع نظام مصرفي ومالي وطني يتلاءم مع متطلبات نموذج التنمية الاقتصادية للبلد، ويتوافق مع الأهداف المسطرة. وبالتالي فإن هذه الفترة شهدت المراحل التالية :

- إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى وذلك من خلال إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 الذي أسندت له مهمة إصدار العملة الوطنية، وإنشاء الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 29أوت 1962 وتكفلها بمنح قروض استثمارية للقطاع الاقتصادي، وقروض تجهيزية للقطاع الفلاحي المسير ذاتي[1]

- تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية سنة ،1963 و بعد ذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط من أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار.

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ،1996,ص57، 58.

– تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966 حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية أولية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي: البنك الوطني الجزائري(BNA)القرض الشعبي الجزائري (CPA) وبنك الجزائر الخارجي(BEA).

– الإصلاح المالي والمصرفي سنة 1971 و الذي يهدف إلى السير الحسن للسياسات المالية والنقدية، خاصة أمام عجز المصارف الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة، وتثاقل عبئ تمويلها على الخزينة العمومية[1] و تضمن أساسا ما يلي :

- ظهور هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك وهما: الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للنقد والقرض.
- إرساء التوطين البنكي الذي يجبر المؤسسات والمنشآت العمومية على تركيز حساباتها وعملياتها البنكية على مستوى بنك واحد.

– مع بداية الثمانينات تم إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية تماشيا مع إصلاح المؤسسات الاقتصادية الأخرى بعد أن كان التخطيط المالي يحصر دور المصرف لمدة طويلة في مجرد شباك في خدمة المؤسسات العمومية وتحت وصاية الخزينة العمومية[2] حيث تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري الذين انبثق عنهما كل من البنك الفلاحي للتنمية الريفية، وبنك التنمية المحلية

في النهاية يمكن القول أن الجهاز المصرفي الجزائري خلال هذه المرحلة كان بمثابة جهاز محاسب ومسير إداري بحت أكثر من أنه جهاز مصرفي حقيقي، أو بتعبير آخر كان جهاز وسيط بين السلطات النقدية (البنك المركزي والخزينة العامة) وبين المؤسسات الاقتصادية، دون أن يكون له رأي أو قرار ،رغم اجتهاد المشرع الجزائري في إدخال بعض التعديلات والإصلاحات. فالنظام المصرفي والمالي الجزائري المتكون نظريا من قناتين، الخزينة العامة والبنوك الأولية، لا يعرف من الناحية العملية إلا قناة واحدة هي

الخزينة العامة، فالفيض النقدي راجع أساسا إلى نشاط الخزينة .

ثانياً : الجهاز المصرفي الجزائري بعد اصلاحات 1986: ويمكن تلخيص أهم الإصلاحات التي عرفتها هذه المرحلة فيما يلي :

[1] شاكر القزويني ،مرجع سبق ذكره ،ص62

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(C.N.E.S) ،مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، الدورة السادسة عشرة، الجزائر، نوفمبر2000،ص6

شرع في إصلاح المنظومة المصرفية منذ سنة 1986 بالمصادقة على نظام البنوك والقروض في 1986/08/14 الذي يحتوي على العناصر الأولى لتحرير النظام المصرفي و المالي، ويضم ما يلي: [1]

- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وتحديد القروض الممنوحة لها تبعا للمخطط الوطني للقرض.
- أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك، وإن كانت هذه المهام تعوزها الآليات والأدوات التنفيذية
- إقامة نظام مصرفي على مستويين بالفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية.
- استعادة البنوك لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.

الشروع في بلورة النظام المصرفي بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقليل من خطر عدم استرداد القرض.

وحتى يصبح هذا القانون أكثر توافقا مع استقلالية المؤسسات العمومية تم تعديله بالقانون 06/88 المؤرخ في 1988/01/12 والذي نادي باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل وفق الآتي: [2]

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- أعتبر هذا القانون أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية و التوازن.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعملية التوظيف المالي لنسبة من أصولها المالية في شراء أسهم وسندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل ، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية. ورغم هذه الجهود إلا أن هذه الفترة لم تعرف نتائج واضحة كون الإصلاحات كانت تتم في إطار مخطط فهي لم تسمح لا للمؤسسة بتطوير إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بوظائف الوساطة، لذلك بدت وضعية المنظومة المصرفية الجزائرية كإحدى مؤشرات التدهور الاقتصادي بشكل عام، فكانت تتميز بسيطرة الجهاز المصرفي الحكومي على جميع الأنشطة المالية، كما أن

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004،ص183 ص184

[2] القانون رقم 06/88المؤرخ في 1988/01/12المعدل والمتمم للقانون رقم 12/86والمتعلق بالنظام الجديد للبنوك والقرض

السياسات النقدية طغى عليها طابع الكبح المالي كتحديد أسعار الفائدة وفرض سقوف على الائتمان المقدم من طرف البنوك، واستخدام آليات لتخصيص الائتمان المدعم لقطاعات تعتبر ذات أولوية كالفلاحة، الإسكان. مما أدى إلى عدم كفاءة حشد الموارد وسوء تخصيصها

ويمكن القول أن النظام التمويلي بقي إلى غاية سنة 1989 يعيش تناقضات ناتجة عن العديد من المشاكل التي أصابت الجهاز المصرفي من ناحية وتلك التي اعترضت المؤسسات الوطنية من ناحية ثانية، ومشكلات أخرى تخص السياسة النقدية من ناحية ثالثة.

ثالثاً : النظام المصرفي الجزائري بعد اصلاحات 1990.

كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إ صلاح الجهاز المصرفي في التسعينات وذلك من خلال قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 رغم أنها تواجدت في ظروف نوعا ما صعبة إلا أن الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى فقد جاء هذا القانون من أجل ما يلي :

- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.
- فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق
  هذا الأخير الذي يرغمنا على القيام بإصلاح جذري في جهازها المصرفي إدارة وتسييرا.
- دخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة، والسوق[1].
- عطاء البنك المركزي استقلاليته.
- إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي[2].

ومنه فإن هذا القانون أعاد التعريف كلي لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الأخرى لا سيما البلدان المتطورة .فوضع التعريف بالقانون الأساسي للبنك المصرفي وعمل على تنظيم البنوك والقروض [3] و من اهم المميزات التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90 ما يلي :

[1] تشام فاروق، أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، يومي 20-2004/04/21 بالمركز الجامعي بشار

[2] محمود حميدات. مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ص،148

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 ص206

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي حقيقي وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحته بل الهدف الرئيسي كان يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، و قد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين

الحقيقية والنقدية حيث تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها

السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها، كل هذا أدى إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي وفي تسيير السياسة النقدية.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة[1].

كانت الخزينة تعتمد على الإصدار النقدي في السابق، أما الهيكلة الجديدة سمحت بالاعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية وذلك بعد تبني قانون النقد والقرض والكف من الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية.

3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض[2]

إن تمويل عجز الخزينة بواسطة الجهاز البنكي من خلال التسبيقات المقدمة جعل الدين العمومي يصل إلى حدود 108مليار دج في نهاية 1989 اتجاه البنك المركزي و 10مليار دج اتجاه البنوك التجارية أي نسبة 45 % من مجموع الدين العمومي الداخلي، وقد حدد القانون الجديد فترة 15سنة للخزينة لتسديد هذه التسبيقات. كما أبعد القانون الجديد الخزينة عن دور تمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى للمؤسسات المستقلة و أ صبح ذلك من مهام البنوك عن طريق الإقراض.

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة[3]

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، و كانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إ صدار النقد و . لذلك جاء قانون

[1] الطاهر لطرش. مرجع سبق ذكره ص 196

[2] عياش قويدر، إبراهيمي عبد جامعة الاغواط ، اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية -بين النظرية والتطبيق -الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14-2004/12/15

[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 198

النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض.

الفرع الثاني : هيكل النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون 90-10

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري، ولأول مرة ومنذ مرحلة التأميم سمح للبنوك الأجنبية أن تمارس نشاطاتها في الجزائر، كما أنه سمح بإنشاء بنوك خاصة، وقد شهدت سنة 2003تحيين قانون النقد والقرض 90-10بموجب الأمر رقم 03-11المؤرخ في 26أوت 2003 على إثر الأزمات المصرفية التي ميزت هذه المرحلة

اولاً : هيكل النظام المصرفي الجزائري

1- بنك الجزائر

يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1] ومنذ صدور هذا القانون، أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير "بنك الجزائر"،ويخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ويستطيع أن يفتح فروعا له أو يختار مرا سلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا، ويسير بنك الجزائر جهازين هما :

1-1 المحافظ ونوابه:

يعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، غير أن الأمر الرئاسي الجديد الذي صدر مؤخرا (11/03،) قد ألغى هذه المدة ، حيث يمضي المحافظ باسم بنك الجزائر كل العقود لحساب عمليات بنك الجزائر، ويقدم التقرير العام والحسابات الجارية بأرصدتها المدينة والدائنة، كما أنه يمثل بنك الجزائر في المحافل الدولية (كالمشاركة في الندوات التي يعقدها صندوق النقد الدولي مثلا وكذا المنظمات والهيئات الإقليمية)، كما تتم إنهاء مهامه بمراسيم رئاسية أيضا و يكون في حالتين فقط :العجز الصحي الذي يثبت بواسطة القانون و الخطأ الفادح.

1-2 مجلس النقد والقرض :

يعتبر مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له، ويؤدي مجلس النقد والقرض دورين أو وظيفتين رئيسيتين تتمثلان في:

[1] قانون 90-10المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في :،1990/04/14المادة 11.

وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر، ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، ويتشكل مجلس النقد والقرض من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ كأعضاء.
- ثلاث موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، كما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة

1-3 تنظيم بنك الجزائر:

- يتضمن بنك الجزائر 10مديريات عامة هي [1]:
- المديرية العامة للمفتشية العامة.
- المديرية العامة للقرض والتنظيم المصرفي.
- المديرية العامة للدراسات.
- المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية.
- المديرية العامة لمراقبة الصرف.
- المديرية العامة للخزينة(الصندوق العام.)
- المديرية العامة للنقد.
- المديرية العامة للوسائل.
- المديرية العامة للوسائل البشرية.
- المديرية العامة للشب

2- البنوك التجارية

يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110إلى 113من هذا القانون، وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية :

- جمع الودائع من الجمهور، ومنح القروض
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.[2]

[1] Banque d'Algérie, **Le Système de paiement en Algérie (Etat des lieux)**, 2001, p : 11
[2] Ben Malek Riad, **La Réforme du secteur bancaire en Algérie**, mémoire présenté pour l'obtention de la maîtrise en sciences économiques, Université de Toulouse, France, 1998/1999

ويتألف النظام المصرفي الجزائري حاليا من مجوعة من البنوك العمومية وبنوك خاصة وبنوك أجنبية نجد منها

2-1 البنوك العمومية :

لقد بدأ اعتماد البنوك العمومية من قبل مجلس النقد والقرض انطلاقا من سنة،1995حيث تم اعتماد ستة بنوك عمومية وبنك وطني خاص وهي:

2-1-2 البنك الوطني الجزائري BNA : لقد تم اعتماد البنك الوطني الجزائري من قبل مجلس النقد والقرض بموجب القرار رقم 95-04الصادر في 1995/09/25على شكل شركة ذات أسهم

2-1-3 الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP :

لقد تم منح الاعتماد بمقتضى القرار رقم 97-01 المؤرخ في 1997/04/06 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك، حيث يستطيع القيام بجميع العمليات البنكية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض باستثناء عمليات الصرف والتجارة الخارجية.

2-1-4 القرض الشعبي الجزائري CPA : لقد تم منح الاعتماد بمقتضى القرار رقم 97-02 المؤرخ في 1997/04/06 للقرض الشعبي الجزائري كشركة ذات أسهم برأسمال قدره 21,60مليار دج .

2-1-4 بنك التنمية المحلية BDL : منح الاعتماد لهذا البنك بتاريخ 2002/02/17كشركة ذات أسهم .

2-1-4 بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR : منح الاعتماد لهذا البنك بتاريخ 2002/02/17 كشركة ذات أسهم.

2-1-5 بنك الجزائر الخارجي BEA : منح الاعتماد لهذا البنك بتاريخ 2002/02/17 كشركة ذات أسهم

2-2- البنوك الخاصة الوطنية:

2-1-2- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA : لقد تم بموجب النظام رقم 95-01 المؤرخ في 1995/02/28بمنح رخصة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالقيام بالعمليات المصرفية باستثناء عمليات الصرف و التجارة الخارجية، والذي عدل وتمم بموجب النظام رقم 05-02المؤرخ في 05 مارس 2005 المتضمن

إنشاء شركة ذات أسهم تدعى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك (CNMA Banque SPA)[1] شركة ذات أسهم

كما تجدر الإشارة انه منح الاعتماد لعدة بنوك خاصة، ولكن سرعان ما سحب منها الاعتماد ومنها على سبيل المثال لا الحصر بنك الخليفة.

- البنك الصناعي والتجاري الجزائري.
- البنك العام الجزائري.

2- 3- البنوك الخاصة الأجنبية : وتتمثل في:

2-3-1 سيتي بنك-الجزائر City bank-Algeria : لقد منح الاعتماد لهذا البنك بموجب القرار رقم 98-02 المؤرخ في 1998/05/18 كصفة فرع للبنك الأجنبي سيتي بنك المتواجد في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

2-3-2 المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (ARAB BANKING CORPORATION-ALGERIE)

لقد منح الاعتماد للمؤسسة العربية المصرفية بموجب القرار رقم 98-07 المؤرخ في1998/09/24 كشركة ذات أسهم، ذات صفة بنك حيث يتشكل رأسمالها من 70 %يعود إلى المؤسسة الأم بدولة البحرين، و 20%من رأسمالها يعود إلى الشركة المالية الدولية، و 5% للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، أما ال 5%الباقية تعود للمساهمين الخواص الجزائريين.

2-3-3 ناتكسيس الجزائر NATEXIS-ALGERIE : لقد منح الاعتماد لهذا البنك بموجب القرار رقم 99-01المؤرخ في 1999/10/27 كشركة ذات أسهم، ولقد تأسست مجموعة ناتكسيس للبنوك الشعبية بالاتحاد الحديث العهد لكل من البنكين الفرنسيين ،القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية.

2-3-4 سوسيتي جنرال-الجزائر SOCIETE GENERALE -ALGERIE : لقد منح الاعتماد لهذا البنك بموجب القرار رقم 99-03 المؤرخ في 1999/11/04 كشركة ذات أسهم وهي تمثل فرعا للبنك الفرنسي"الشركة العامة"برأس مال يقدر بـ 500مليون دج موزعة كما يلي49% :لصالح الشركة العامة

[1] بلعبيدي عايدة عبير، أثر البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الوطني –دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل جامعة بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص116

الفرنسية، 31%لصالح فيدا هولدينغ بلكسمبورغ، و 10%للشركة المالية الدولية، و 10% للبنك الإفريقي للتنمية.[1]

2-3-5 البنك العربي س.م.ع -الجزائر ARAB BANK PLC –ALGERIE : لقد تم منح الاعتماد لهذا البنك بموجب القرار رقم 2001-02المؤرخ في 2001/10/15 كفرع للبنك العربي س م ع عمان الأردن[2]

2-3-6 البنك الوطني الباريسي-الجزائرBNP PARIBAS –EL DJAZAIR : تأسس هذا البنك في 2002/01/31برأسمال قدره 2مليار دج ويعود رأسماله كليا لمجموعة البنك الوطني الباريسي الفرنسي.

2-3-7 ترست بنك -الجزائرTRUSTANK-ALGERIA : لقد منح الاعتماد لهذا البنك بموجب القرار رقم 2002-26المنشور في الجريدة الرسمية رقم 02بتاريخ 2003/01/08كمؤسسة مالية ذات صفة البنك.

2-3-8 هاوسينغ بنك الجزائر –The Housing Bank For Trade and Finance Algeria يقدر رأس المال الاجتماعي لهاوسينغ بنك (بنك الإسكان للتجارة والتمويل–الجزائر)بـ 2,4مليار دج، ويعود للمؤسسة الأم هاوسينغ بنك للتجارة والمالية-الأردن بنسبة ،52%مؤسسة الاستثمارات الخارجية العربية بنسبة ،10%والصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار بنسبة ،10%و 9%لمؤسسة رأسمال الاستثمار للبحرين، والباقي لبعض المستثمرين الجزائريين.

2-3-9 بنك الخليج-الجزائر GULF BANK لقد منح الاعتماد لهذا البنك في سنة 2003 . كشركة ذات أسهم برأسمال قدره 1مليار دج

2-3-10 فرانس بنك-الجزائرFRANCE BANQUE EL-DJAZAIR : وهو بنك تم إنشاؤه برأسمال يقدر ب 2.5مليار دينار جزائري ويعتبر كفرع للبنك اللبناني.

2-4 البنوك المختلطة : وتتمثل في

[1] كركار مليكة، تحديث الجهاز المصرفي على ضوء معايير بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ، جامعة البليدة، الجزائر، 2005/2004، ص102، ص.103.

[2] بلعبيدي عايدة عبير، مرجع سبق ذكره ،ص119

بنك البركة الجزائري Banque El BARAKA d'Algérie : تأسس بنك البركة الجزائري في مارس 1990وتم افتتاحه رسميا في 20ماي 1991وبدأ نشاطه فعليا في الفاتح من سبتمبر ،1991 وهو أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في أفريل 1990 وأول مؤسسة مصرفية يساهم في رأسمالها شركاء خواص وأجانب في نفس الوقت يتمثلون في مجموعة البركة السعودية عبر شركتها القابضة الكائن مقرها في البحرين، أما الشريك الوطني فيتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يتقاسم هذان المساهمان ملكية البنك مناصفة .وبعد بداية صعبة شهد البنك انطلاقة نوعية مع بداية سنة 1994حيث انتهجت إدارته العامة سياسة تفرعية ترتكز على مبدأ التواجد في مراكز النشاط الاقتصادي، ويتميز عمل البنك وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء وقواعد العمل المصرفي الإسلامي المبنية على تجنب الربا أخذا وعطاء[1]

[1] محرزي جلال، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، ،2006/2002 ص62

المطلب الثاني : تحليل وصفي لتوزيعات القروض

تجرى عملية توزيع القروض على عدة اعتبارات تختلف من نظام مصرفي الى اخر الى ان في دراستنا هذه سنتطرق الى بعض الاعتبارات من بينها :

- توزيعات القروض حسب القطاع (قطاع خاص و قطاع عام)
- توزيعات القروض حسب الأجل (طويلة ، متوسطة ، قصيرة الاجل)
- توزيعات القروض حسب الجهة المانحة (بنوك عمومية ، بنوك خاصة)

أولاً – توزيعات القروض حسب القطاع

تميزت العلاقة بين النظام المصرفي والقطاع الخاص خلال فترة الاقتصاد الموجه بشحنة من المضايقات، تعرض فيها القطاع الخاص للعديد من العراقيل والصعوبات الإدارية عند طلب الائتمان، في حين كان للقطاع العام الأفضلية في التمويل البنكي، وهو ما يعتبر متوقع ويكاد يكون طبيعي في ظل احتكار القطاع العام للنشاط الاقتصادي. ورغبة في تفادي سلبيات المرحلة السابقة وتماشيا مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، جاء قانون النقد والقرض **90–10** سنة 1990 والذي كان أهم حدث ميز النظام المصرفي في الجزائر، والذي وضع النظام المصرفي على مسار تطور جديد، حيث تميز بتغيرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك وإبراز دور السياسة النقدية[1] ما أعطى مجالا أوسعا ودعما أكبر لنم وترقية القطاع الخاص، وفي ظل تطور مفاهيم الاقتصاد الحر بالجزائر، أصبح للبنوك في هذه المرحلة دور كبير في دعم وتمويل القطاع الخاص

يدل تطور حجم القروض على تطور نشاط البنوك[2] ولقد عرف حجم القروض الموجهة للاقتصاد بالجزائر في السنوات الأخيرة وتيرة أقوى وصلت إلى 15.3% سنة 2012 مقابل 14%سنة 2011 [3]كما عرف حجم القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص هي الأخرى خلال العقدين الأخيرين تغيرا وتطورا كبيرا

كما يوضحه المنحنى الموالي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ،1995 ص 21.

[2] بن حمودة محبوب، محاضرات في مقياس ''تقنيات مصرفية''، أعمال غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002 ،ص25

[3] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1991ص .

الشكل (03-01) توزيعات القروض بين القطاع العام و القطاع الخاص 1992-2013

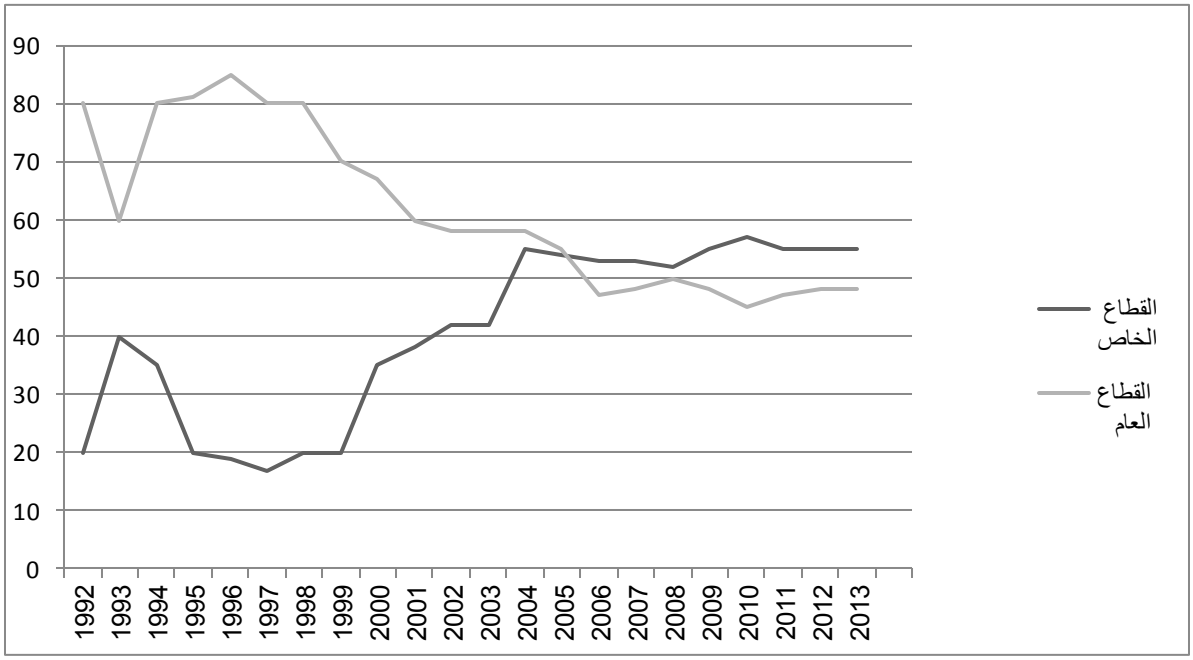

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- Rapport la Banque d'Algérie , 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2012, Evolution économique et monétaire en Algérie, Algérie, Juillet 2013.
- Ministère des finances, les indicateurs de l'économie Algérienne, Alger, Janvier 2005.
- La banque d'Algérie, Répartition des crédits à l'économie par secteur, situation provisoire, 2014.

يظهر من خلال الشكل أعلاه رقم (2) أن التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر مر بمرحلتين مختلفتين، حيث أنه وفي المرحلة الأولى خلال سنوات التسعينات عرف تذبذبا بين انخفاض وارتفاع بالمقارنة مع حجم التمويلات المقدمة للقطاع العام، حيث بلغت سنة 1992 ما نسبته 21.22% من مجموع التمويل المقدم للقطاعين العام والخاص، لترتفع إلى39.08% 1993 وهذا تناسبا مع إصدار قانون ترقية الاستثمار الخاص في هذه السنة، لتنخفض إلى أقصى حد لها14.65% سنة 1997 نظرا للظروف التي فرضتها السياسة النقدية آنذاك وتطبيق الشروط الاحترازية، وهذا تفاديا للمخاطر في ظل القروض المتعثرة المرتفعة للقطاع العام ما جعل حصول القطاع الخاص على التمويل أمر صعب المنال خاصة في ظل تصنيف البنوك له كمصدر كبير للخطر، وهو ما تحقق من خلال الصرامة التي طبقها البنك المركزي في إعادة تمويل البنوك التجارية وتطبيق أسعار فائدة مرتفعة على القروض للتقليص من تأثيرها على معدلات التضخم والتي وصلت إلى 17.63 % سنة 1994 هذا وتشير باقي معطيات من سنة 1998الى2013 إلى مرحلة جديدة من الاهتمام البنكي بالقطاع الخاص، حيث

عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص منحى جديد وشهدت ارتفاعا وصل إلى ضعف ما سبق، وبلغ الارتفاع ذروته سنة 2006 لتصل إلى 55.44% وبعد هذه السنة بقي حجم التمويل المقدم للقطاع الخاص يراوح مكانه مع انخفاض طفيف وصل إلى 52.82% نهاية ،2013 و وصلت هذه النسبة إلى ما يقارب 52.62% في الثلاثي الأول لسنة ،2014 وصعود طفيف للقطاع العام في المقابل بسبب المشاريع الضخمة الممنوحة لهذا الأخير والمتعلقة بالطاقة والمياه، والتي تفسر الارتفاع الكبير للقروض المتوسطة والطويلة الأجل التي وصلت نهاية 2013 إلى نسبة 68.3% مقابل 31.7% قروض قصيرة الأجل وللتذكير، فإنه وللإحدى عشر سنوات 2002- 2013 بلغ متوسط معدل نمو القروض ،16.1% أي بوتيرة أدنى من تلك

المسجلة من القطاع الخاص ،20.1% فقد بلغت حصة القروض للقطاع الخاص في نهاية 2012 نسبة 52.25%من إجمالي القروض الموزعة من طرف البنوك في حين بلغت 43.49%في نهاية 2002. وإضافة لذلك، ومقارنة بعدة بلدان ناشئة ونامية، استمر ارتفاع القروض بوتيرة ما قبل الأزمة المالية العالمية 2008 بل وبمعدل أكبر اعتبارا من 2009.وتفسر الارتفاعات المحققة في تمويلات القطاع الخاص طيلة الألفية، إلى جدية الاهتمام بالقطاع الخاص وفائض السيولة الذي يميز خزينة المصارف العمومية، وزيادة حجم الاستثمارات الخاصة في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنشاء الدولة لصناديق ضمان القروض، هذا الأخير الذي ساهم في ارتفاع معدل ملفات الاستثمار الخاص المقبولة لدى البنوك. وهو ما يؤكد الطابع المستمر لتوسع القروض للقطاع الخاص معززة بظروف مالية مواتية أكثر فأكثر. في هذا المجال، سجلت سنة 2012 تأثير الدعم المالي المقدم من الدولة لتحفيز القروض متوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نتيجة لذلك ساهم التوسع القوي لقروض الاقتصاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات، في وقت يتقلص فيه مجال تصرف الميزانية العمومية في تخصيص الموارد للنمو .بالنسبة لنوع البنوك المساهمة أكثر في تمويل القطاع الخاص، فإن البنوك العمومية نظرا لكبر حجمها وعددها وانتشارها هي الممول الرئيسي له، والدليل على ذلك هو مساهمتها في تمويله سنة 2012بنسبة 86.7%مقابل 13.3% للبنوك الخاصة

ثانياً – توزيع القروض حسب الاجل

سنحاول في هذا العنصر تحليل حجم القروض على حسب الاجل : قروض طويلة الاجل ، متوسطة الاجل ، قصيرة الاجل

تختلف عمليات التمويل من قطاع الى اخر و من بنك الى اخرى الى ان هناك اعتبارات في تمويل معتمدة في كل البنوك و ذلك حسب هدف المقرض و المقترض من عملية التمويل

يعتبر الاجل في عملية الاقراض مهم بنسبة لطرفين لذلك سنحاول التطرق الى توزيع القروض على القطاع الخاص حسب الاجل

يوضح الجدول الموال توزيع القروض الممنوح للقطاع الخاص حسب الاجل طويلة ، متوسطة قصيرة

الجدول رقم 03-01 توزيع القروض الممنوح للقطاع الخاص حسب الاجل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
اجمالي القروض	291724	337968	550964	588472	675373	882181	957511
قروض ق.أ	108184	117345	244736	364210	427146	514632	584785
قروض ط.م.أ	183540	220623	306228	224262	248227	367549	372726

المصدر : احصائيات بنك الجزائر 2000

كما يوضح المنحنى التالي (03-02) توزيع القروض حسب الاجل

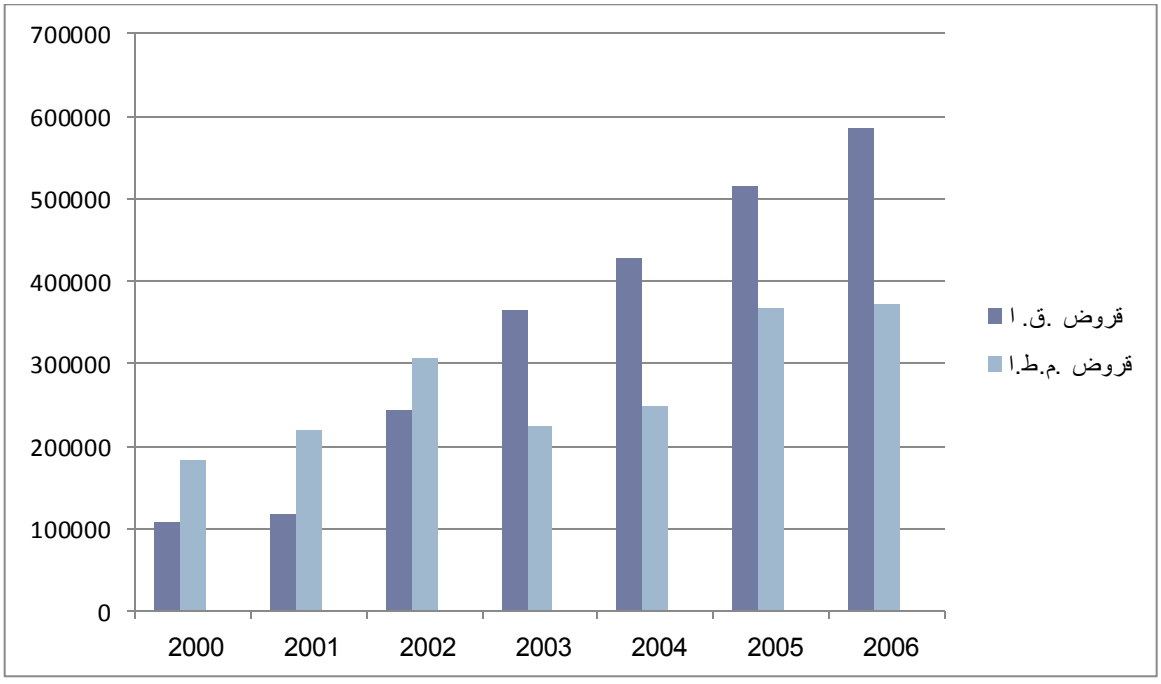

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (03-01)

نلاحظ من خلال هذا الشكل ان حجم القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك قد اتخذت منحنى متصاعدا فبلغت نسبة الزيادة خلال الفترة (2000-2006) 72% و هي نسبة جد معتبرة بالنسبة لتوزيع القروض حسب المدة نلاحظ التقارب من حيث المبالغ سواء القروض القصيرة او المتوسطة او طويلة الاجل و ذلك خلال الثلاث السنوات الاولى حيث كانت القروض المتوسطة و طويلة الاجل تأخذ نسبة اكبر في هاته الفترة الا انه و من سنة 2003 اتجهت البنوك في منح القروض قصيرة الاجل و ذلك لتمويل القطاع الخاص برغم من ان

القروض الطويلة و المتوسطة هي التي تعطي مؤشر حقيقي على التنمية الطويلة المدى من جهة و من جهة اخرى تبين مستوى الاستثمار في البلد و مدى مساهمة البنوك في تمويل هذ الاستثمار كما ان جزء معتبر من القروض الطويلة الاجل هي في الاصل عبارة عن قروض قصيرة الاجل لم يتم تسديدها فتحولت بصفة تلقائية الى قروض طويلة الاجل في انتظار تسديدها كما يظهر منحنى توزيع القروض للقطاع الخاص اخذا منحنى تصاعدي حيث بلغ سنة 2003 588472 مليار دينار منها62% قروض قصيرة الاجل و 38% قروض طويلة الاجل و تفسر هذه الزيادة في حجم القروض للقطاع الخاص هو التوجه المباشر للحكومة خلال السنوات الماضية والى الوقت الحالي الى القطاع الخاص سعيا الى تشجيع هذا القطاع من خلال مشاريع تشغيل الشباب و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمنحها العديد من التسهيلات خصوصا المتعلقة بالحصول على القروض البنكية و يأتي انشاء صندوق لضمان القروض البنكية كتجسيد لهذا المسعى

كما نلاحظ في المنحنى و الجدول اتجاه البنوك في تمويل قصير الاجل اكثر من المتوسط و الطويل و ذلك بسبب غياب مشاريع استثمارية ذات جدوى مالية و اقتصادية حقيقية و من جهة أخرى نجد البنوك الجزائرية لا تبادر بالاستثمار كما هو الشأن بالنسبة للبنوك الأجنبية رغم توفر البنوك على حجم معتبر من الودائع لأجل و التي تمثل النسبة الأكبر من اجمالي الودائع المحصل عليها بما يسمح لها من التوسع في منح القروض المتوسطة و الطويلة الاجل الا ان الجدول و المنحنى يوضح تقارب نسبي بين حجم القروض القصيرة و المتوسطة و الطويلة الاجل

ثالثاً – توزيع القروض حسب البنوك العمومية و الخاصة

تتشارك البنوك العمومية و الخاصة في منح القروض للقطاعين العام و الخاص و ذلك حسب الحاجة و مدى العائد من تمويل هذين القطاعين لذلك سنحاول التطرق الى حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص حسب الجهة المانحة عمومية او خاصة

يوضح الجدول 03-02 التالي توزيع القروض بين البنوك الخاصة و العمومية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قروض للقطاع الخاص	291241	337612	550208	58787	674731	882182	1025372
البنوك الخاصة	26369	39696	181252	100040	106126	131152	177551
البنوك العمومية	264872	297916	368956	487780	568605	751029	847821

المصدر : تقرير بنك الجزائر 2007 **الوحدة: مليار دينار**

كما يبين المنحنى (03-03) التالي توزيع القروض على القطاع الخاص بين البنوك العمومية و الخاصة

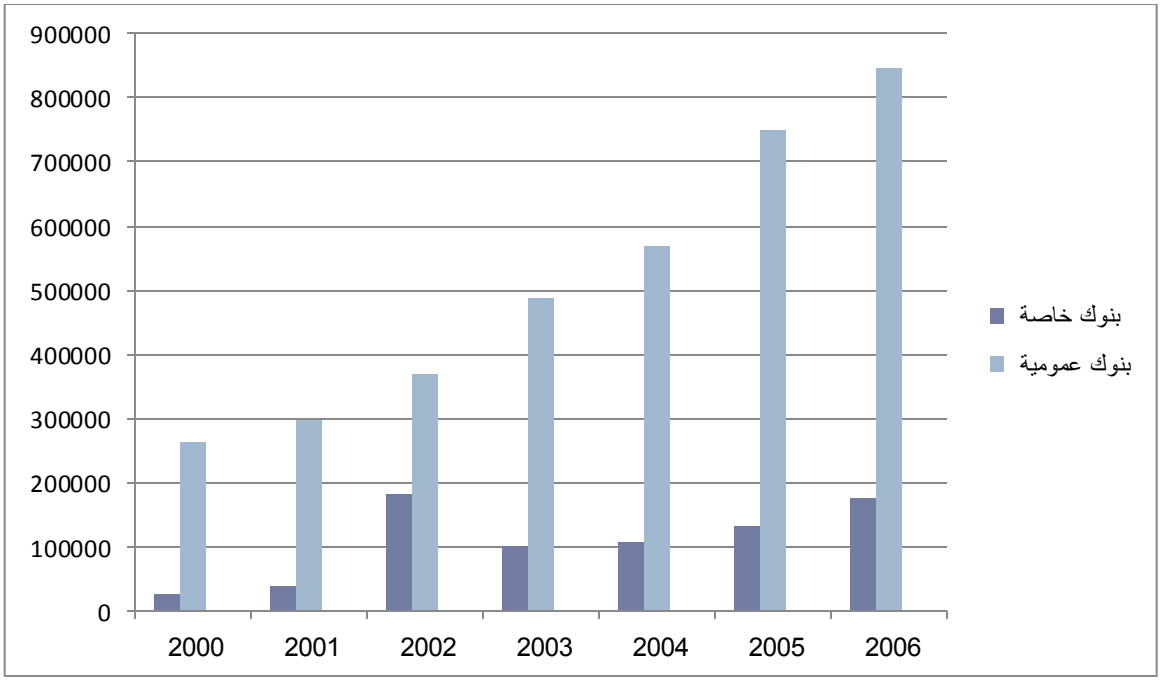

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول 03-02

يعكس المنحنى و الجدول اعلاه تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية و الخاصة للقطاع الخاص حيث عرفت زيادة معتبرة خلال هذه الفترة (2000-2006) تقدر 70% بنسبة للقروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية فيما كانت نسبة البنوك الخاصة متذبذبة لم تتعدى **181252** مليار دينار سنة 2002 فيما

بقيت البنوك العمومية تواصل في منحها للقروض للقطاع الخاص بوتيرة متزايدة حتي بلغت **847821**مليار دينار سنة 2006 و هذا ما يفسر جديت الدولة في التوجه الى الاهتمام بالقطاع الخاص خلال الفترة السابقة كما يبرز الجدول و المنحنى زيادة نسبة مساهمة البنوك الخاصة في منح القروض للقطاع الخاص سنة 2002 و ذلك قبل حدوث ازمة بنك الخليفة ليشهد بعدها تذبذب في منح القروض من طرف البنوك الخاصة .

كما يوضح الجدول و المنحنى ان البنوك الخاصة لا تساهم في التنمية الاقتصادية فهي لا تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة و الطويلة الاجل نظرا لاهتمامها بتمويل نشاط الاستيراد و اقتصار نشاطها على فتح الاعتمادات المستندية و تقديم بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل

المبحث الثاني : مساهمة القطاع الخاص الجزائري في التنمية الاقتصادية

في الآونة الاخيرة بدأ الاهتمام بالقطاع الخاص في كثير من الدول خاصة النامية منها و التي من بينها الجزائر حيث عمدت الاخيرة في البداية اساسا على القطاع العام و على مؤسساته كقاعدة اساسية لتسيير نشاطها الاقتصادي لتتوجه فيما بعد الى القطاع الخاص . لذا سنتطرق في هذا المبحث الى تتبع مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر

المطلب الاول: مدخل للقطاع الخاص في الجزائر

يحتل القطاع الخاص أهمية بالغة بحكم طبيعة الأنشطة التي أصبح ينشط بها، إذ من شأنه أن يمكن الأفراد والمؤسسات من الانتفاع من الربح الذي ينتج عنه مع تحسين الخدمة المقدمة للأفراد و وصوليها بكل سهولة، فقد أصبح القطاع الخاص يشغل اهتمام العديد من الدول خاصة الجزائر نظرا لدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية كونه مورد هام لدخل الدولة، والذي بدوره يوصلنا إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

-أولاً : تعريف القطاع الخاص في الجزائر.

يعني القطاع الخاص في الجزائر بأنه هو قسم من الاقتصاد، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات إنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصادية عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السمع والخدمات والادخار). ويخضع لتمويل من الدولة، ولا تؤول أرباحه إلى الخزينة باستثناء الجزء الخاضع للضريبة [1] .يعتمد القطاع الخاص في تسييره على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة من أجل تحقيق المنافسة الحرة يفضل ويفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تسعى مؤسسات القطاع الخاص إلى تحقيق الربحية والمحافظة على السوق والاستمرارية ويساعد الوضوح المسولين على إعداد برامجهم بدقة الأمر الذي يساعد على نجاح الإدارة[2].

ثانياً – مراحل تطور القطاع الخاص الجزائري.

لقد مر القطاع الخاص في الجزائر بعدة مراحل والتي تزامنت مع صدور تشريعات قانونية وسنحاول تناولها في هذا المطلب وقد قسمناها إلى أربعة مراحل وكانت كالتالي:

المرحلة الأولى: مرحلة التهميش 1963-1982

[1] عباس النصراوي (وآخرون)، القطاع العام والخاص في الوطن العربي ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990 ،ص118

[2] ليث عبد القهيوي وبلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع،.2001ص35.

إن الاختيار الإيديولوجي للجزائر بعد الاستقلال جعلها تهمش القطاع الخاص، ولم تمنح له دورا في التنمية الاقتصادية، حيث أستحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الإنتاج الوطني، وتم احتكار كل من النظام المالي والنقدي والتجارة الخارجية، ومنحت الأولوية للمؤسسات العمومية، وهذا معناه ليس عدم وجود القطاع الخاص، إلا أن سيطرة الدولة على الجهاز الإنتاجي جعل رأس المال الخاص لا يتجه نحو القطاع الخاص بل يتجه نحو قطاعات غير إنتاجية، وبهذا لم يعد القطاع الخاص متجانس وموحدا، بل على شكل نشاطات متنوعة ولهذا فإنه يجب الاستثمار في القطاع الخاص. ولقد قامت الدولة بعد ذلك وتحديدا سنة 1963إ بصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة(قانون رقم63/277المؤرخ في27جويلية 1963والمتعلق بالاستثمارات الخاصة) فقد أعطى الحرية للاستثمارات الخاصة لكن بشروط أهمها تحديث وتحديد عوامل الإنتاج والتكوين والترقية العقارية وكان وموجها أساسا للمستثمرين الأجانب أو لرؤوس الأموال[1] الأجنبية وهذا يلاحظ من خلال الضمانات والامتيازات الممنوحة في حالة خلق المشاريع الجديدة أو توسيعها وهذا حسب المادة 02منه، وهذا ما أكدته المادة الثالثة منه التي تنص على أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الماديين والمعنويين الأجانب[2] ولم تتم الإشارة للمستثمرين الوطنيين أو القطاع الوطني إلا في المادة 23حيث اقتصرت الإجراءات المتخذة بأن تتدخل الدولة عن طريق الاستثمارات العمومية من خلال مؤسسات اقتصاد المختلط بمشاركة رأس المال الأجنبي أو الوطني، لكن بالرغم من الامتيازات والضمانات الممنوحة في هذا القانون لصالح المستثمرين الأجانب إلا أن الإقبال لم يكن كبيرا للاستثمار بالجزائر في هذه الفترة وأكد ميثاق الجزائر 1964على ضرورة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وقد اعترف هذا الميثاق بالقطاع الخاص وبالملكية الخاصة بشرط توجيها، كما جاء في الميثاق أن الرأس مال الوطني الخاص في هده الفترة كان يتواجد في فرعي الاقتصاد على شكل المؤسسات التجارية والأملاك الزراعية الكبيرتين، كما أكد على توجيه الرأسمال الخاص إلى الصناعة، كما جاء في الميثاق أن هناك عدم توازن بين القطاع الرأسمالي والاشتراكي [3].ولهذا وفي سنة 1966صدر الأمر رقم 66/248 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 والذي يشكل مع النصوص القانونية التي يستند إليها قانون الاستثمارات وقد جاء هذا الأمر لسد الثغرات التي تميز بها القانون السابق من خلال توسيعه ليشمل الرأسمال الوطني ، وكذا تحديد دور ومكانة القطاع الخاص والضمانات الشرعية الواجب منحها إياه سواء كان أجنبيا أو وطنيا، إذ حدد الأمر الجديد مجال تدخل القطاع الخاص، لكن في المقابل أكد القانون من جديد على الدور الاحتكاري للدولة داخل القطاعات الحيوية والإستراتجية للاقتصاد الوطني[4] .

---

[1] شهرزاد زغيب، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال. (مذكرة مقدمة لنيل شيادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة ورقلة، سنة . 2004ص42

[2] نفس المرجع السابق.ص42.

[3] عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر ، ص 68متوفر على الرابط www.ulunminsania.netفي 2017/01/22 على الساعة10:00

4 **اكرام مياسي**، الإندماج في الإقتصاد العالمي و إنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، **دار هومه لطباعة و نشر ، الجزائر**،2011،ص34

كما تضمن هذا القانون على ضمانات وامتيازات اعتبرت كعناصر جاذبة للقطاع الخاص لتحفيزه على الاستثمار لكن في نفس الوقت احتوى على إجراءات مقيدة لإنشاء المؤسسات الخاصة، ورغم جديد قانون 1966إلا أنه أعاد نفس الأفكار التي جاء بها قانون1963 وبقدر ما عكس قانون 1966رغبة الدولة في إدماج القطاع الخاص ضمن مجهودات التنمية الوطنية بقدر ما عكس تخوفها من توسيع هذا القطاع واستمر هذا الموقف حتى بعد مضي 10سنوات من إصدار قانون 1966.

ففي 1976جاء الميثاق الوطني ليؤكد على ضرورة الحفاظ على الاشتراكية وتحديد نشاطات القطاع الخاص بطريقة لا تسمح له من أن يكسب قوة اقتصادية، لذلك تم حصر نشاط القطاع الخاص في أنشطة ثانوية لكي لا يتمكن هذا القطاع من التأثير على مراكز القرار في الدولة، ولقد حرص الميثاق على التفريق بين القطاع الخاص الاستغلالي والغير استغلالي واعتمد في ذلك على حجم المؤسسة وعدد عمالها كمعيارين لاكتشاف وجود الاستغلال، إن المحاولة التي تضمنها الميثاق الوطني في سبيل إعطاء مكانة للقطاع الخاص ضمن المجال الاقتصادي تعود أساسا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية عما كانت عليه في 1962فقد أصبح القطاع الخاص واقعا لا يمكن تجاهله وهذا ما أوجب إعادة النظر في الإطار التشريعي والقانوني المرتبط بالقطاع الخاص[1].

المرحلة الثانية: مرحلة رد الاعتبار1988-1982

خلال هذه الفترة ظهرت الرغبة في تأطير القطاع الخاص مع بداية الثمانينيات، على أساس أن ملكية الدولة للمشروعات الكبيرة وادارتها لهذه الملكية تخضع هذه المشروعات لفلسفة إدارة تحكمها العقلية البيروقراطية التي لا تتناسب وعقلية إدارة الأعمال التي لا يملكها ولا يمارسها إلا قطاع الأعمال الخاص لاعتبار أن إدارة الأعمال بفلسفة وأسلوب القطاع الخاص يحكمها مبدأ أساسي هو "المخاطرة والعائد" وأنه كلما زادت درجة المخاطرة كلما زاد العائد المتوقع وهذا السياق بين المخاطرة والعائد يفجر الطاقات الإبداعية الكامنة عند رجال[2] الأعمال مما يدفعهم إلى البحث عن كل جديد وتحسين أداء ما هو قائم وتشتد المنافسة بينهم فيتحول الاقتصاد الوطني إلى كتلة ديناميكية تندفع إلى التطور والنمو بقوة، ومن هذا المنطلق تحقق معدلات عالية للاقتصاد الوطني يستفيد منها كل المواطنين متمثلة في خدمة مرتفعة وسمعة جيدة ورقابة ذاتية على أداء الوحدات الإنتاجية والخدمية من خلال تملك أسهم في الوحدات وصولا إلى الهدف الأسمى وهو تحقيق رفاهية المواطن الاقتصادية. حيث كان القطاع الخاص ضمن المحاور التي تم إدراجها للمناقشة أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير المنعقد في جوان 1980الذي أوصى بضرورة دمج القطاع الخاص ضمن إطار التخطيط العام للاقتصاد الوطني مع احترام قواعد الاقتصاد الاشتراكي ونشاطات القطاع العمومي وأكدت توصيات المؤتمر على أن القطاع الخاص قد تطور وحقق

[1] اكرام مياسي، المرجع سبق ذكره، ص 111

[2] حسّن مدحت، الخصخصة والسّياسة العربّية بشأنها دواعّيها والأهداف المرجوة منها، الكوّيت:دار سعاد الصباح ،1993، ص 13.

وزنا هاما في الإنتاج والتشغيل وهذا ما ادى لوضع أول ضمان قانوني خاص بترقية المبادرة الخاصة الذي تضمنه قانون الاستثمار رقم **11/82**المؤرخ في 21أوت 1982.والذي أعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقانون الخاص الوطني و قد استثنى القانون من حقل تطبيقه رأس المال الأجنبي وذكر المهام التي أوكلت للاستثمار الخاص كالمساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية اللازمة وتجنيد الادخار وخلق مناصب شغل و إشباع حاجيات المواطنين من الخدمات والسمع وتحقيق تكامل مع القطاع العمومي.

تدعم هذا القانون بإصدار الأمر رقم **93/83**الصادر في 29 جانفي 1983والذي أنشأ ديوانا لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة OSCIPوقد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية حيث أوكلت لهذا الديوان مهام ضمان أفضل تكامل للاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط وتوجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العمومي، وفي 1986جاء الميثاق الوطني الذي اعترف بدور القطاع الخاص ومكانته في الاقتصاد وأكد على ضرورة[1] إعطاء الضمانات المناسبة في إطار القانون وتشجيع التخطيط لهذا القطاع وهذا كان غائبا في المواثيق السابقة [2].وقد ألغى القانون رقم **25/88**المتعلق بتوجيه ا لاستثمارات الخاصة كل الإجراءات التأطيرية التي كانت تميز قانون 11/82ونص على أن أحكامه تهدف لتشجيع القطاع الخاص عبر سقف الاستثمار الخاص والسماح للمستثمرين الخواص وبالاستثمار في قطاعات متعددة ما عدا التي تعتبرها الدولة قطاعات استراتيجية[3].

المرحلة الثالثة: مرحلة الانفتاح:1989

عرفت هذه المرحلة تحولات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، شهد فيها تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي تم من خلالها الانتقال من النظام الاشتراكي المعادي للقطاع الخاص إلى نظام اقتصاد السوق القائم على تشجيع المبادرة الخاصة. إذ مع مطلع التسعينيات جاء قانون رقم **10/90**الصادر في 14افريل 1990المتعلق بالنقد والقرض والذي أعتبر أحد أدوات تنمية الاستثمارات الخاصة المحلية في الجزائر وشجع الشراكة بمختلف أشكالها وقد سهل حركة سير رؤوس الأموال بشكل كلي. وقد جاء قانون رقم**19/91** المتضمن تحرير التجارة الخارجية والذي يضمن حركة التجارة الخارجية ويخضع القطاعين لنفس المعايير والشروط . وقد تدعم ا لإصلاح الاقتصادي بقانون استثمار آخر بموجب المرسوم التشريعي رقم12/93 المؤرخ في 05أكتوبر 1993والذي يهدف بالأساس لتحرير الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق للرأس مال الوطني والأجنبي وأهم

[1] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-113

[2] -NACER- EDDINE SADI. La Privatisation des Entrepises publiques en Algérie. OPU. Algrèrie .2005.p24.

[3] نورة محمدي، دراسة تحليلية في أثر الاصلاحات الاقتصادية على آداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني . (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة ورقلة .)2006-2005ص42

الجوانب التي اهتم بها كالحق في الاستثمار بحرية وعدم التمييز بين المستثمرين وإنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات، ويعتبر قانون 1993يمثل أول انجاز مهم نحو الليبرالية واقتصاد السوق الذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي ولقد تدعم ذلك بالمرسوم رقم 95/22الصادر في 26أوت 1995المتضمن خصخصة المؤسسات العمومية [1].

المرحلة الرابعة: مرحلة الألفية الثالثة

كانت هذه المرحلة لتقديم التصحيحات الضرورية واعطاء نفس جديد لترقية ا لاستثمار حيث أصدرت السلطات العمومية الأمر رقم **03/01**المتعلق بتطوير الاستثمار ومن بين المسائل التي تضمنها هذا الأمر إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والخاصة ومرافقة وتسهيل عملية ا لاستثمار وقد تميزت سنة 2001أيضا بظهور القانون التوجيهي رقم**18/01**الصادر في 12ديسمبر 2001الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد عمل على تنظيم وتحديد إجراءات التسهيل الإداري لترقية وتشجيع المؤسسات الخاصة .وأهم ما ميز2001هو البدء بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي2004-2001حيث يأتي بعد استكمال الجزائر لالتزامات برنامج التعديل الهيكلي وهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي تحضير الجزائر لإنعاش الاقتصادي جديد بوضع استراتيجية تسمح بانطلاق عملية تنمية مستدامة. و استكمال البرنامج السابق تم وضع برنامج دعم للنمو الاقتصادي والذي يمتد على مدار الفترة 2005-2009وهو امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ويعتبر إطار من الفرص للمتعاملين الاقتصاديين[2].

ثالثاً : عوامل تطور القطاع الخاص في الجزائر:

يوجد مجموعة من المتطلبات و العوامل التي تساعد على تطور القطاع الخاص و تطوره منها:

-ظهور ميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع ميل إلى توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة، بدلا من اكتنازها كرمز للشراء أو كملجأ في أوقات الشدة و الضيق؛

-لابد من استحداث وسائل و آليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات، و تأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة، ابتدأ من الشركات التضامنية وصولا إلى شركات المساهم، والعامة و الخاصة ، وشركات التضامن بالأسهم، و إلى جانب هذه المؤسسات المالية تلعب المصارف دورا بارزا في عملية تجميع المدخرات و تحويلها إلى استثمارات؛

-ظهور رجل الأعمال المنظم و المغامر و الساعي إلى الثراء و التوسع و السيطرة والذي يمتلك الكثير من الصفات الايجابية في بعد النظر و حسن الإدارة، إلى جانب الصفات الاندفاعية من حب السيطرة و المنافسة و

[1] نورة محمدي ،مرجع سبق ذكره ، ص43

[2] اكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص 116- 119

الإبداع في التنظيم و في التسويق و في الإنتاج؛

نشوء الأسواق المالية و أسواق السلع والبورصات التي تسهل عمليات تجميع و تعبئة الموارد المختلفة المالية، و الأولية و السلعية على أوسع قطاع، و تطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية و تحدد لهم المراجع الميسورة لتامين حاجاتهم المختلفة؛

– التعرف على فرص الاستثمار :لا نبالغ إذا قلنا إن التعرف على فرص الاستثمار يعتبر احد عوائق نمو الاستثمارات الخاصة في البلدان العربية كافة، بحيث يصعب على الفرد في كثير من الأحيان تحديد المشاريع المجدية له، و يمكن أن تقوم الدولة بهذا الدور عن طريق مِؤسساتها (مثلا وزارات الصناعة و بنوك التنمية...) وإنشاء مؤسسة متخصصة في التعرف على فرص الاستثمار

المطلب الثاني : تحليل مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

يسامهم القطاع الخاص في العملية الاقتصادية حسب النشاط و من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل مساهمة القطاع الخاص الاقتصاد الجزائري

أولاً : مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس مال ثابت

نتطرق في هذا العنصر الى ثلاثة قطاعات : زراعة ، البناء و الاشغال العمومية ، النقل و الاتصالات

1 قطاع الزراعة

يوضح الجدول 03-03 مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الرس المال الثابت من 2001 الى 2011

2000	2001	2002	2003	2004
291.8	3766.3	3400.1	7568.5	3756.7
2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
5300.0	5540	5731.7	5740.1	6122
2010	**2011**			
6911.6	6964.2			

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات نشرية 2012 الوحدة : مليار دينار

كما يمثل المنحنى (03-04)التالي يبين تمثيل لمساهمة قطاع الزراعة في تكوين راسم المال الثابت

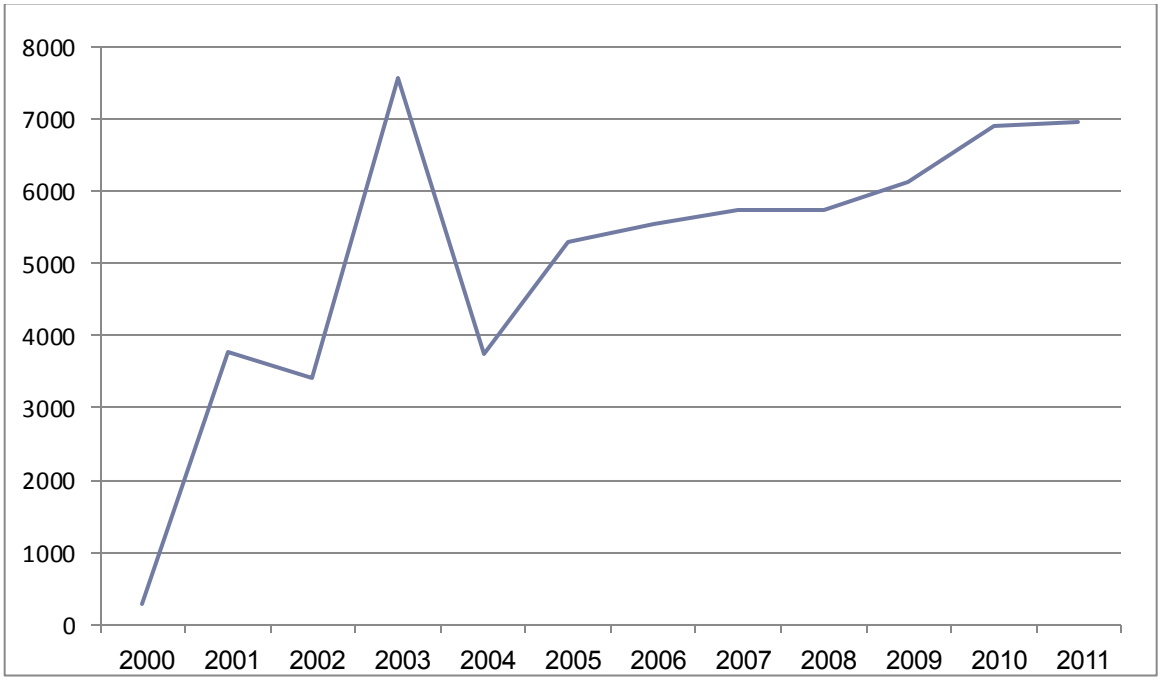

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول 03-03

يلاحظ أن أنشطة قطاع الزراعة تساهم في تحقيق راس المال الثابت بشكل متزايد عل مر سنوات السابقة ،فقد كانت أعل نسبة مساهمة ها في عام 2003 حيث بلغت قيمة 7568.5 مليون دينار بينما كانت اقل نسبة مساهمة في سنة 2000 حيث بلغت نسبة المساهمة 291.8 مليون دينار فيما كانت سنة 2004 انخفاض حاد مقارنة بسنة 2003 فيما كانت السنوات الاخرى من 2005 الى 2011 متزايد بشكل طفيف

2- قطاع البناء و الاشغال العمومية

يوضح الجدول 03-04 مساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في تكوين راس المال الثابت

2000	2001	2002	2003	2004
14629.3	18021.1	21411.2	24250.1	28238.2
2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
28793.2	32328.8	36748.3	47416.3	53667.2
2010	**2011**			
59830.2	59599			

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات نشرية 2012 الوحدة : مليار دينار

المنحنى التالي (03-05) يبين تمثيل لمساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في تكوين راسم المال الثابت

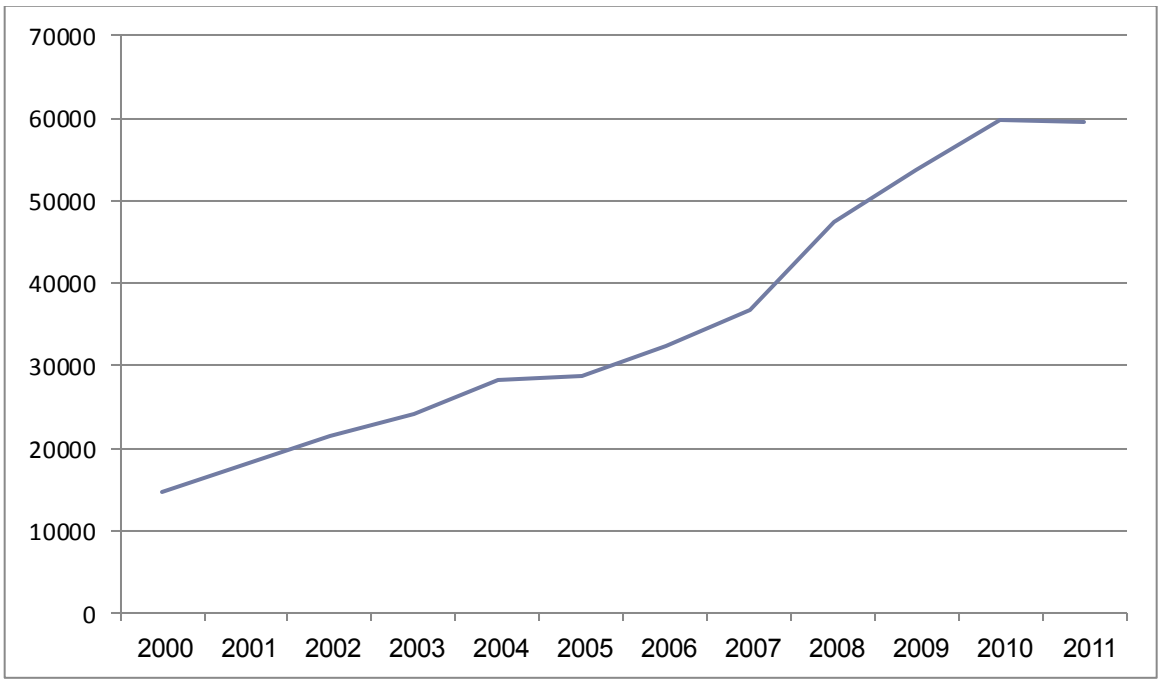

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول 03-04

يلاحظ أن أنشطة قطاع البناء و الاشغال العمومية يساهم في تحقيق راس المال الثابت بشكل متزايد عل مر سنوات السابقة ، فقد عرف هذا القطاع تزايد مستقر دون وجود نسب متفاوتة فقد كانت نسبة مساهمة في عام

2006 32328.8 مليون دينار بينما كانت السنوات 2007 ، 2009,2008 متزايد فيما كانت سنتي 2010 و 2011 استقرار في حدود 59599 مليون دينار

3- قطاع النقل و الاتصالات

جدول يبين 03-05 مساهمة قطاع النقل و الاتصالات في تكوين راس المال الثابت

2000	2001	2002	2003	2004
9038.2	10267.1	10970.3	10565.3	12849
2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
14734.5	16597.5	17827.2	18204.5	19504.2
2010	**2011**			
21567.2	22004.7			

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات نشرية 2012 الوحدة : مليار دينار

المنحنى التالي (03-06) يبين تمثيل لمساهمة قطاع النقل و الاتصالات في تكوين راسم المال الثابت

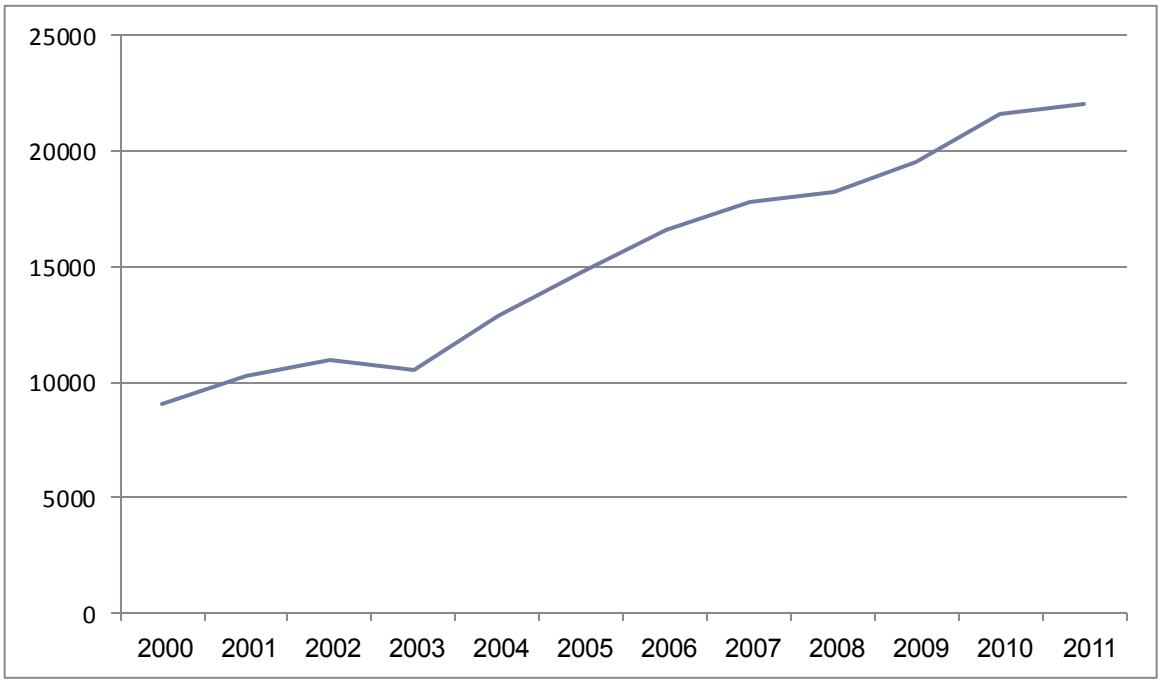

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول 03-05

يلاحظ أن أنشطة قطاع النقل و الاتصالات يساهم في تحقيق راس المال الثابت بشكل متزايد على مر سنوات السابقة ،حيث شهدة سنة 2003 انخفاض طفيف في المساهمة بلغت 10565.3 مليون دينار فقد عرف

القطاع بعدها تزايد في المساهمة في السنوات 2004 الى 2011 فكانت اعلى نسبة له في سنة 2011 بلغت 22004.7 مليون دينار و هذا راجع الى حيوية هذا القطاع و دعم الدولة له بشكل متزايد

ثانيا– مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة :

سنتطرق في هذا القطاع الى ثلاث عناصر وهي : الزراعة ، البناء والاشغال العمومية ،النقل والاتصالات.

1- **قطاع الزراعة :**

يمثل الجدول 03–06 مساهمة قطاع الزراعة في تكوين القيمة المضافة من 2000 الى 2011

2000	2001	2002	2003	2004
50517,3	55416,3	56148,5	62455,4	71624,8
2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
75520,8	88325,3	87742,3	93819,9	110895,9
2010	**2011**			
117705,5	123207,4			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات نشرية 2012 الوحدة : مليار دينار

كما يوضح المنحنى التالي مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة

المنحنى(03-07)التالي يبين تمثيل لمساهمة قطاع الزراعة في تكوين القيمة المضافة .

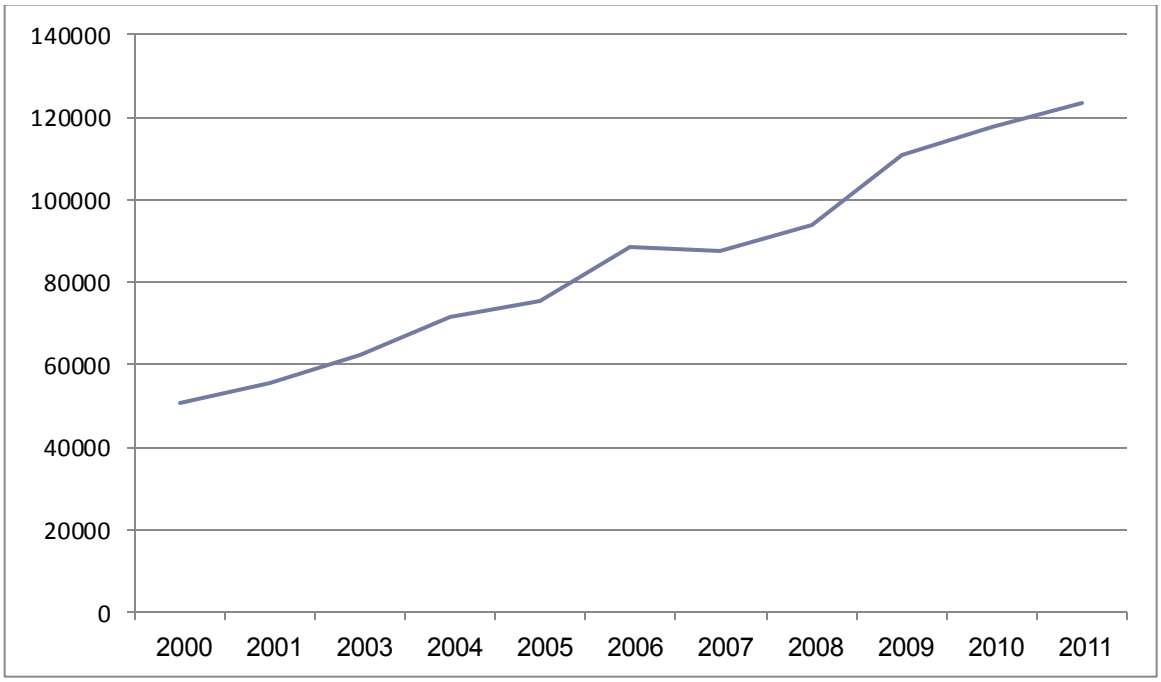

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول 03–06

يلاحظ من الشكل البياني السابق ان اسهام القطاع الزراعي متذبذب بين السنوات المختلفة حيث كان أعلى اسهام له في عام 2011 حيث بلغ 123207,4 مليون دينار جزائري لأنه شهد دعما اقراضية موجهة لهذا القطاع نظرا لأهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي ،في حين بلغت النسبة الوسطى لسنة 2007 فما فوق ب87742.3مليون دينار جزائري ،وهذا يدل على التوسع في منح الائتمان وكذا الاستقرار الامني والسياسي ،اما ادنى نسبة كانت لسنة 2000 ب50517.3مليون دينار جزائري ،مما نستنتج ضعف تحصيل القيمة المضافة مقارنة بالسنوات الاخرى ،وهذا يعود الى شح التدفقات الداخلة والخارجة للبنك ،وعدم الاستقرار الامني والسياسي للبلاد (العشرية السوداء).

2- قطاع البناء والاشغال العمومية : يتكون هذا القطاع من مجموعة من النشاطات كإعداد المواقع وبناء المنشآت او جزء منها ،التركيب في المباني وتشطيب المباني وتأجير معدات البناء والهدم مع العمال :ومنه

يمثل الجدول03 -07 مساهمة قطاع البناء والاشغال العمومية في تكوين القيمة المضافة من 2000 الى 2011

2000	2001	2002	2003	2004
77010,1	111494,9	124192,8	131900,8	169134,0
2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
187746,0	216097,8	264937,6	306200,1	354741,3
2010	**2011**			
390744,8	382166,7			

المصدر : المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات نشرية 2011 الوحدة : مليار دينار

كما يوضح المنحنى التالي مساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في تكوين القيمة المضافة

المنحنى التالي (03-08)يبين تمثيل لمساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في تكوين القيمة المضافة

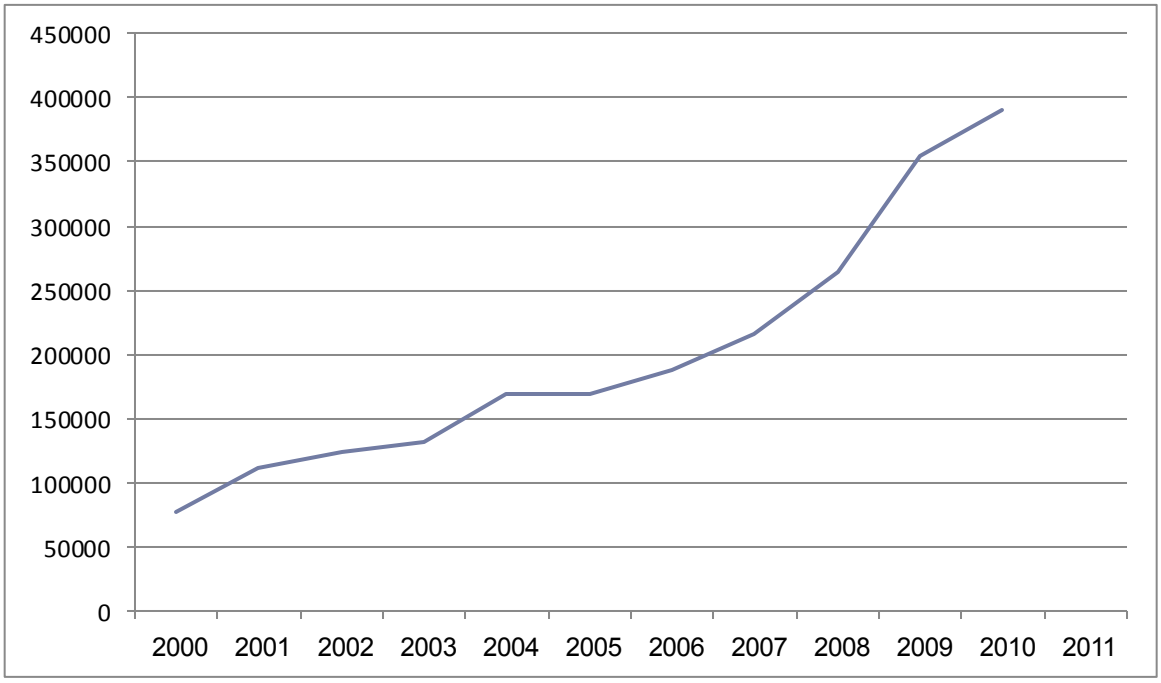

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول 03-07

يلاحظ من الشكل البياني تذبذب مساهمة قطاع البناء والاشغال العمومية في تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري بين الارتفاع والانخفاض على مر السنوات السابقة ،فكانت اعلى نسبة مساهمة له في عام 2010 حيث بلغت 390744,8مليون دينار جزائري وهذا يعود للبرامج المسطرة من طرف الحكومة مثل التهيئة العمرانية، الزيادة في البنية التحتية وكذا التوسع في منح الائتمان، بينما بلغت النسبة الوسطى لسنة 2003ب 131900.8 الى غاية سنة 2005ب187746.0 حيث يعود هذا الى الاصلاحات القانونية والسياسية للبلاد. اما النسبة الادنى فكانت لسنة 2000ب77010.1 وتعود هذه القيمة المضافة المنخفضة مقارنة بالسنوات الاخرى الى تراجع اسعار النفط وكذا بداية النهوض بهذا القطاع .

3- قطاع النقل والاتصالات :يتضمن مجموعة من النشاطات وهي: نشاط النقل البري، انشطة وكالات السفر، الاتصالات السلكية واللاسلكية ومنه:

يمثل الجدول 03-08 مساهمة قطاع النقل والاتصالات في تكوين القيمة المضافة من 2000الى 2011

2000	2001	2002	2003	2004
26461.4	30833.4	34724.4	33564.4	41467.3
2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
48657.6	59222.7	67305.0	73356.2	79940.1
2010	**2011**			
95460.2	96676.2			

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات نشرية 2011 الوحدة : مليار دينار

كما يمثل المنحنى التالي مساهمة قطاع النقل و الاتصالات في تكوين القيمة المضافة

المنحنى (03-09)التالي يبين تمثيل لمساهمة قطاع النقل والاتصالات في تكوين القيمة المضافة .

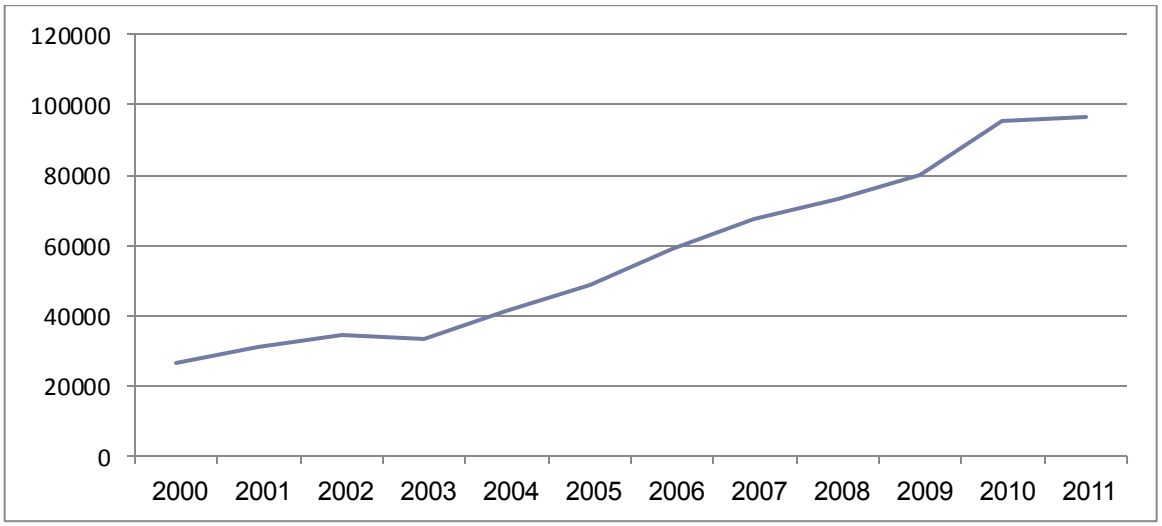

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول 03-08

يلاحظ ان انشطة النقل والاتصالات تساهم في تحقيق القيمة المضافة بشكل متزايد على مر السنوات السابقة، فقد كانت اعلى نسبة لها في عام 2011ب96676,2مليون دينار جزائري ،واقل نسبة كانت لسنة 2000ب 26461,4مليون دينار جزائري اما السنوات الباقية متقاربة الا عام 2003 فالمساهمة كانت منخفضة مقارنة بالسنوات الاخرى ويعود هذا ربما الى ترشيد الائتمان

ثالثاً : مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي

نتطرق في هذا العنصر الى ثلاثة قطاعات : زراعة ، البناء و الاشغال العمومية ، النقل و الاتصالات

1- قطاع الزراعة

يوضح الجدول 03-09 مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من 2000 الى 2011

2000	2001	2002	2003	2004
344457,7	410322,6	415744,3	513817,4	577699,1
2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
578546,8	638376,1	704570,4	723469,6	929522,5
2010	**2011**			
1006722,2	1165402,6			

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات نشرية 2012

كما يمثل المنحنى التالي مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

المنحنى (03-10)التالي يبين تمثيل لمساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

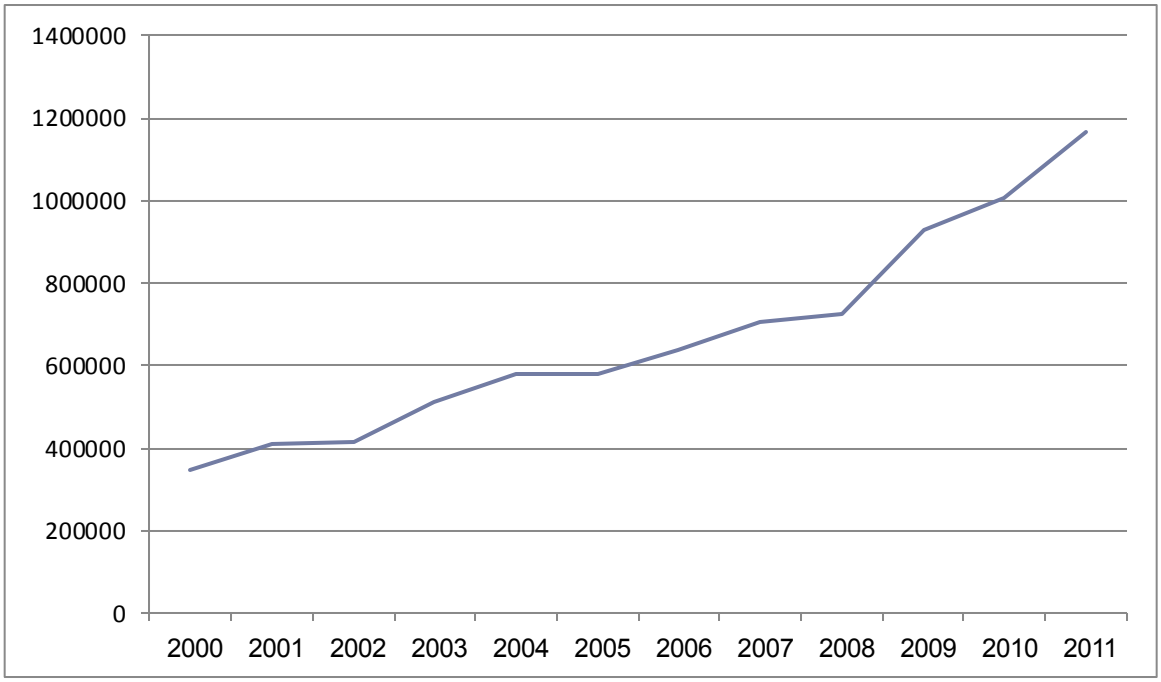

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول 03-09

يلاحظ أن أنشطة قطاع الزراعة تساهم في تحقيق الناتج المحلي الاجمالي بشكل متزايد عل مر سنوات السابقة ،فقد كانت أعل نسبة مساهمة ها في عام 2011 حيث بلغت قيمة 1165402,6مليون دينار بينما كانت اقل نسبة مساهمة في سنة 2000 حيث بلغت نسبة المساهمة 344457,7مليون دينار

2- قطاع البناء و الاشغال العمومية

يوضح الجدول 03-10 التالي مساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي

2000	2001	2002	2003	2004
194798,4	255015,0	274517,3	299861,4	350977,3
2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
396591,4	478561,5	575810,5	733498,6	846446,7
2010	**2011**			
1003150,0	1061543,3			

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات نشرية 2012 الوحدة : مليار دينار

المنحنى (03-11)التالي يبين تمثيل لمساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في الدخل الاجمالي

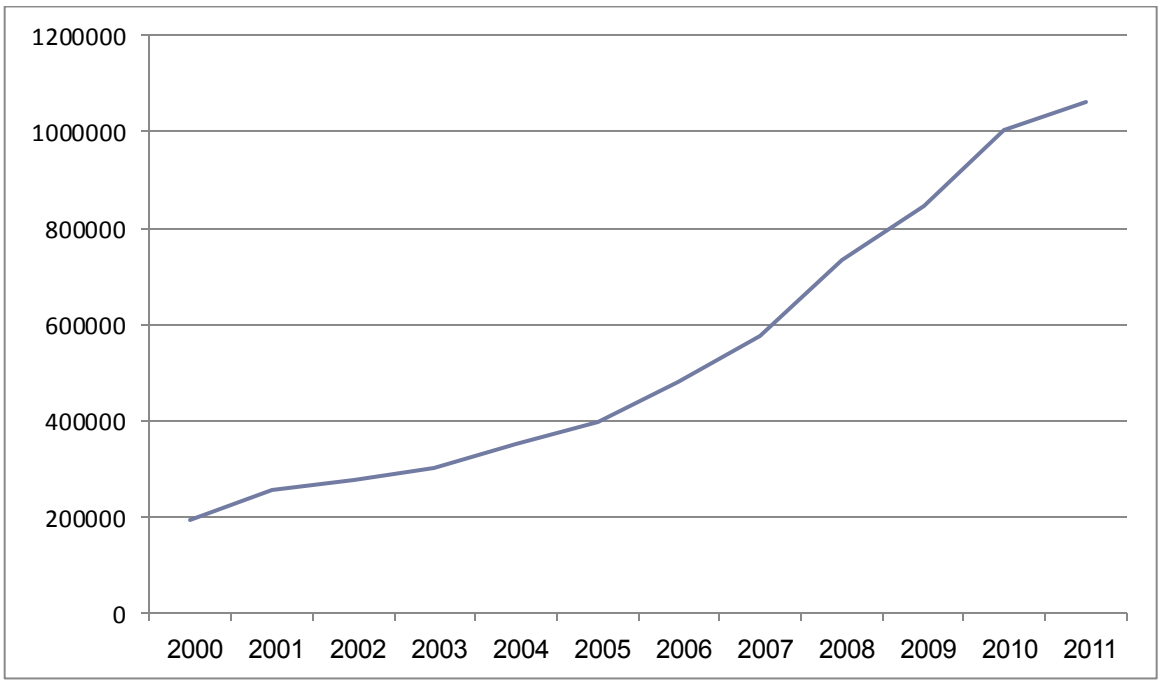

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول 03-10

يلاحظ أن أنشطة قطاع البناء و الاشغال العمومية يساهم في تحقيق الناتج المحلي الاجمالي بشكل متزايد عل مر سنوات السابقة ، فقد عرف هذا القطاع تزايد مستقر دون وجود نسب متفاوتة فقد كانت اقل نسبة مساهمة في عام 2000 التي بلغت قيمة 194798,4 مليون دينار استمرت بشكل متزايد الى غاية اكبر نسبة مساهمة في عام 2011 والتي بلغت قيمة1061543,3 مليون دينار .

3- قطاع النقل و الاتصالات

يوضح الجدول 03-11 التالي مساهمة قطاع النقل و الاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي

2000	2001	2002	2003	2004
167625,3	204519,9	232960,3	243018,6	323687,7
2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
406963,3	508609,2	581528,0	617855,9	653546,5
2010	**2011**			
703402,9	757228,7			

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات نشرية 2012 الوحدة : مليار دينار

كما يمثل المنحنى التالي مساهمة قطاع النقل و الاتصالات في تكوين دخل الاجمالي

المنحنى (03-12) التالي يبين تمثيل لمساهمة قطاع النقل و الاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي

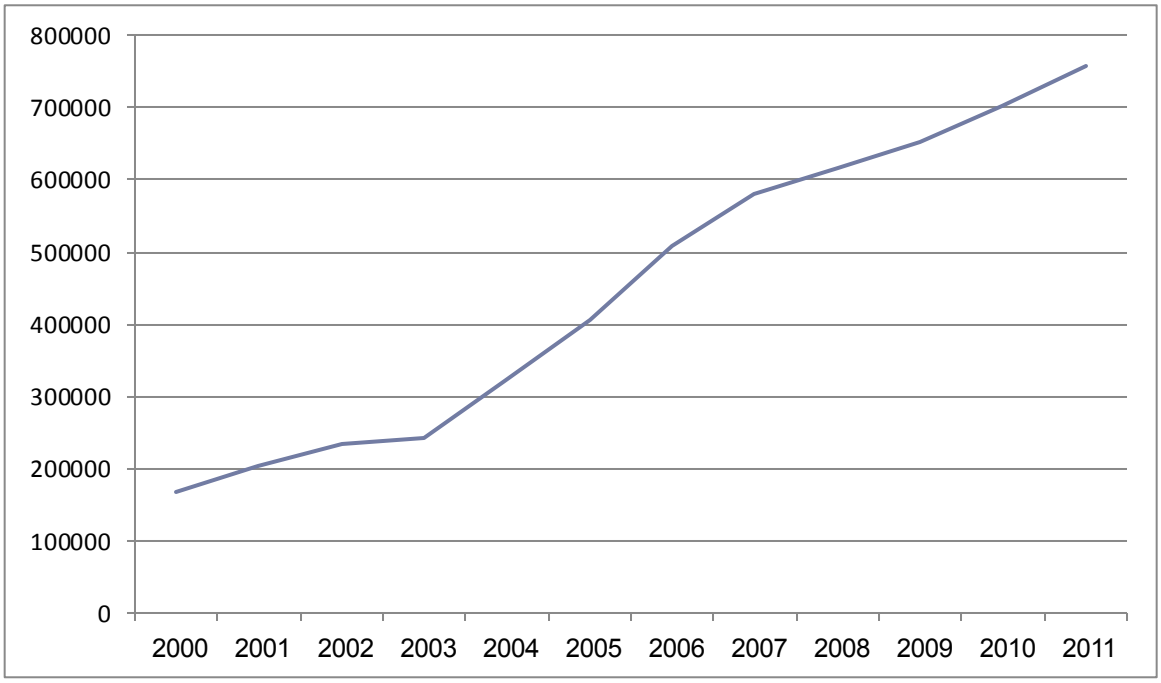

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول 03-11

يلاحظ أن أنشطة قطاع النقل و الاتصالات يساهم في تحقيق الناتج المحلي الاجمالي بشكل متزايد على مر سنوات السابقة ،حيث شهدة سنة 2000 اقل نسبة مساهمة والتي بلغت167625,3 مليون دينار وحيث اخذت بالتزايد بشكل مستمر الى غاية سنة 2011 والتي بلغت نسبة المساهمة في هته السنة757228,7 مليون دينار .

رابعاً -**مساهمة القطاع الخاص في التشغيل :**

يوضح الجدول 03-12 رقم مدى مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر عدد مناصب الشغل في القطاع الخاص سنوات 2003-2004-2005

النشاط	2003	2004	2005
الفلاحة	1361	1592	1352
الصناعة	500	715	664
الاشغال العمومية و البناء	713	868	1125
التجارة و الخدمات	1452	1945	1939
المجموع	4026	5120	5080

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات(نشرة 2007)

إن القطاع الخاص يشغل اكتر من 5ملايين عامل سنة 2005 أي ما بسبته 63%من حجم التشغيل مقارنة ب 37 %للقطاع العام وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل ,إن القطاع الخاص الذي بدأ يتطور في إطار اقتصاد السوق سيكون له في المستقبل أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد المستخدمين في القطاع الخاص من 4026 سنة 2003 إلى 5120سنة 2004 ثم إلى 5080سنة 2005في بالمقابل بقي حجم التشغيل في القطاع العام شبه ثابت خلال نفس الفترة كما يعتبر قطاع الخدمات في الجزائر اكبر قطاع منشئ لمناصب الشعل مقارنة بالقطاعات الأخرى ثم يليه القطاع الصناعي .وانطلاقا من أن القطاع الخاص هو العنصر الأساسي في عملية التنمية والمحرك الرئيسي للاقتصاد ويمثل الهرم الاقتصادي في جميع الدول، نرى أن دور القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر مازال صغيرا مقارنة بدول العالم حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 90%من فرص العمل .وربما يرجع ذلك إلى ضعف مناخ الاستثمار وكثرة المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص فقد أوضحت معظم الدراسات في هذا المجال أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك وهو ما يعنى أن تكون هناك رؤية واضحة تبنى عليها خطة استراتيجية وبرنامج عمل يعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين ادوار هامه مؤثرة فى هذا المجال وهى الحكومة ، القطاع الخاص و التموقع المدني.

خامساً- مساهمة القطاع الخاص في الصادرات :

عملت الجزائر منذ بداية الاصلاحات الاقتصادية إلى تحرير التجارة الخارجية، أملا منها الاندماج في الاقتصاد العالمي و ترقية صادرات خارج قطاع المحروقات. حيث يقصد بالتجارة الخارجية بأنّها " العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي[1] .لذا سنحاول في هذا العنصر معرفة مساهمة القطاع الخاص في حجم الصادرات الجزائرية من خلال تحميل الجدول التالي:

[1] سفيان عبد العزيز ،دعم و تطوير القطاع الخاص كألية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات ، مجلة البحوث اقتصادية العربية العددان 21-22 لبنان ،2007، ص 170

جدول 03-13 يوضح مساهمة القطاع الخاص في صادرات مقارنة بصادرات قطاع المحروقات 2001-2013

السنة	صادرات القطاع الخاص		صادرات القطاع المحروقات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2001	0.684	3.40	18.48	96.60
2002	0.720	3.80	18.10	96.20
2003	0.689	2.80	23.92	97.20
2004	0.802	2.5	31.27	97.50
2005	0.980	2.2	43.41	97.80
2006	1.18	2.2	53.43	97.80
2007	1.32	2.2	58.83	97.80
2008	1.98	2.5	77.31	97.50
2009	1.07	2.4	43.60	97.60
2010	1.31	2.28	56.34	97.72
2011	1.61	2.19	71.89	97.81
2012	2.07	2.2	71.19	97.19
2013	2.13	2.7	63.83	96.70

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي الوحدة : مليار دولار

كما يوضح المنحنى (03-13)التالي مساهمة القطاع الخاص في نمو الصادرات

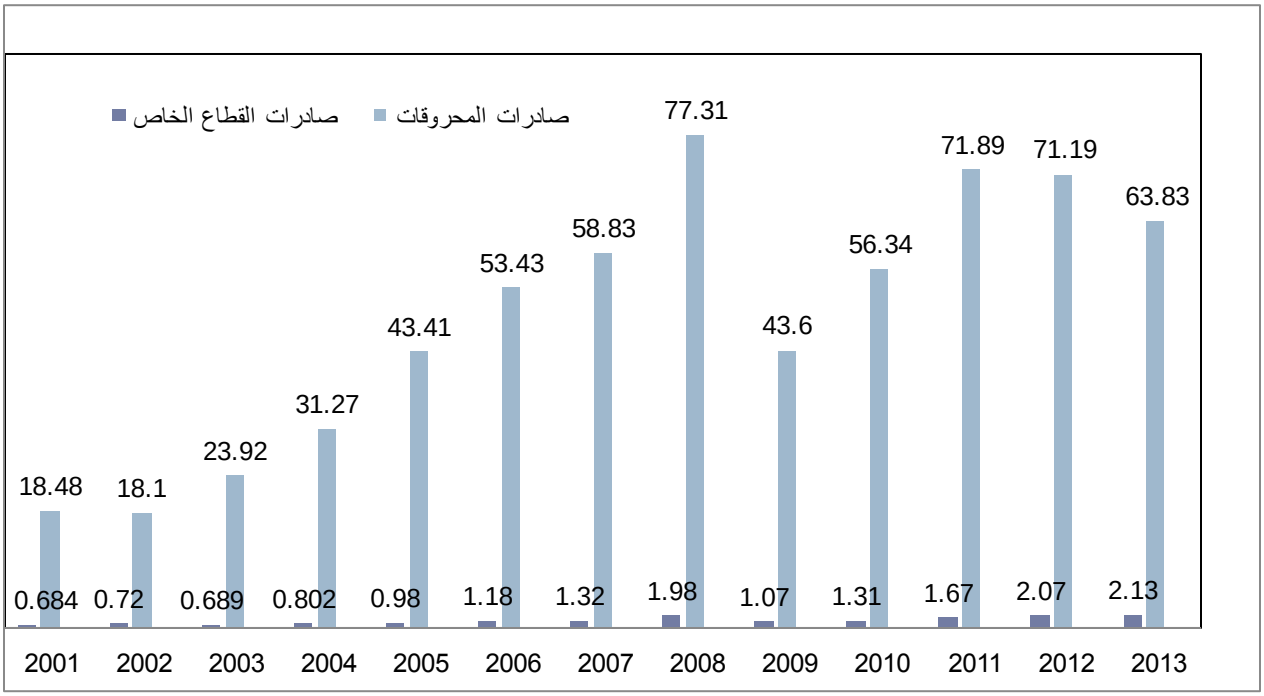

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أّن الصادرات الجزائرية سجمت ارتفاعا من سنة ،2002 غير أّ ن هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات، إذ لا تزال الجزائر تعتمد عمى مورد وحيد غير متجدد لمدخل و هو قطاع المحروقات الذي يستحوذ على غالبية الصادرات الجزائرية .وبالنسبة إلى سنة 2009 فقد سجل انخفاض كبير في حجم الصادرات الإجمالي قارب 19 % ذلك بسبب اضطربات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في كساد اقتصادي عالمي أّدت الى التأثير على أسعار النفط، أّما ابتداء من سنة 2010 فقد سّجل ارتفاع في الصادرات بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط، في حين نجد أّن هناك ارتفاع طفيف في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومع ذلك فهيي في حدود نسبة 3%والذي يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة معينة، حيث لم تتجاوز صادرات القطاع الخاص في سنة 2012 قيمة 1.03 مليار دولار (0.38 مليار دولار بالنسبة لمنتجات الفلاحية و 0.65مليار دولار للمصنوعات) أي بنسبة 1.2% من حجم الصادرات الاجمالي .ومنهو فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أن القطاع الخاص الجزائري وجوده كعدمه، فهو غير مندمج على الاطلاق في الاقتصاد العالمي، فمنتجاته لا تصل إلى الاسواق العالمية وذلك بسبب ضعف كما ونوعا، وأيضا عدم مقدرتها على منافسة السلع الأجنبية بالإضافة إلى الصعوبات التي يوجهها القطاع الخاص في تسوق منتجاته نحو الخارج.

خلاصة الفصل

في نهاية الفصل تبين جليا ان للائتمان المصرفي دورا هام و فعال في تنشيط الدورة الاقتصادية بقطاعيها العام و الخاص و بمختلف نشاطاتها و ذلك بضخ الموارد المالية من اصحاب الفائض الى اصحاب العجز بما يحقق نمو اقتصاديا

ان تجربة النظام المصرفي الجزائري في منح الائتمان للقطاع الخاص لا تزال حديثة مقارنة بالاقتصاديات الاخرى لكن في المقابل شهدت هذه التجربة قفزة نوعية وذلك لجدية الدولة الجزائرية للاهتمام بالقطاع الخاص الذي حقق هذا الاخير معدلات نمو حقيقية لا سيما في المساهمة في خلق قيمة مضافة و تكوين راس مال ثابت و رفع من معدلات التشغيل و كذا الخروج و التوسع في الصادرات خارج المحروقات .

كما كان لنظام المصرفي الجزائري بشقيه بنوك عمومية و بنوك خاصة دورا بارزا في دعم القطاع الخاص بتقديم التسهيلات الائتمانية بكل الكيفيات و بجميع الصياغات و لكل النشاطات بالإضافة الى الاصلاحات الجدية في القطاعين المصرفي و القطاع الخاص اثمرت معدلات نمو اقتصادي و تنمية اقتصادية حقيقية

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع ، تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنك التجارية إفي نعاش الاقتصاد الوطني فهو يعتبر أحد وسائل التمويل الفعال اذ يمكن القول أنه المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي الوطني الى حد الأن ،وذلك من خلال المساهمة في تنمية الاقتصاد عن طريق تقديم رؤوس الأموال على شكل قروض للفئات والمؤسسات في مجال الاستثمار مقابل الحصول على فائدة ، فالتطورات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر في الأونة الأخيرة كانت نتيجة العمل المتواصل للجهاز المصرفي . وقد حاولنا من خلال موضوعنا هذا و المتعلق بتمويل البنوك للقطاع الخاص اذا ابرزنا الدور الفعال الذي تلعبه المصارف في تمويل القطاع الخاص متوقف على الدراسة الموضوعية والفعالة لأهم الجوانب المتعلقة بها ، وذلك بإستعمال المعايير المناسبة لتقييم المشروع ، ومعرفة التغيرات والمؤشرات المستقبلية لإتخاذ القرار الأمثل لهذا القطاع ، وهذا ما قمنا بدراسته والإطلاع عليه اثناء فترة دراستنا للموضوع

اثبات صحة الفرضيات

– من خلال الدراسة تبين ان للقطاع الخاص يلعب دورا ملموس في احداث نمو اقتصادي حيث اثبت تحليل الدراسة للقطاع الخاص دورا تنمو خارج التمويل المصرفي و يتعد ذلك الى الدعم الحكومي و التسهيلات الادارية و القانونية

– يساهم الائتمان الممنوح من طرف القطاع المصرفي في توجيه القطاع الخاص و ذلك من خلال التوجه و الاهتمام بنشاط على حساب نشاط و تقديم تسهيلات ائتماني له و تسهيل الإجراءات الادارية و القانونية مما يؤدي الى توجيه القطاع الخاص الى نشاط او قطاع معين

– من خلال الدراسة تبين لنا ان للقطاع الخاص دورا في بناء تراكم رأسمالي و قيمة مضافة و خلق مناصب شغل و هذا راجع الى الاهتمام بهذا القطاع و تقديم التسهيلات الائتمانية مما جعل منه يقدم اضافة للاقتصاد الوطني

نتائج البحث :

– القيام بالإصلاحات الاقتصادية و اثرها على تطور المؤشرات الكلية حيث حققت نتائج ايجابية في مجال تطور الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي

– طرا على القطاع الخاص في الجزائر تغيرات لتحديث هذا القطاع و تدعيمه من اجل المنافسة و ذلك من خلال جملة من الاصلاحات و اصدار قوانين و مراسيم لترقية هذا القطاع

- النظام المصرفي الجزائري العام مزال وسيلة في يد الدولة لتحقيق اهدافها بينما نجد القطاع الخاص بعيد عن هذه الدائرة و هو ما يفسر ضعف حجم الاستثمارات الخاصة خلال هذه الفترة

- بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية و التي تعبر من بين اهم العوامل الاساسية لتحسين الاستثمار الخاص إلا ان البيانات الاحصائية اثبتت ان القطاع الخاص في الجزائر لم يرقى الى المستوى المطلوب

- من خلال البيانات الاحصائية التي استندنا اليها تبين ان الجزائر تتمتع بالكثير من الامكانيات المادية و البشرية لكن ينقصها فقط بذل المزيد من الجهد لاستغلال هذه الامكانيات لإفساح المجال لتطوير و دعم القطاع الخاص

توصيات الدراسة

- رفع القيود على الجهاز المصرفي بما يضمن له الاستقلالية في اداء مهامه

- دعم الشراكة المصرفي الاجنبية مع المصارف الجزائرية

- التوجه بإصلاحات ادارية و قانونية للقطاع الخاص

- فتح المجال امام القطاع الخاص في الاستثمار في مجالات اكثر

- دعم الشراكة الاجنبية مع القطاع الخاص الجزائري

أفاق الدراسة

- أثر مؤشر العمق المالي على النمو الاقتصادي ؟

- أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي ؟

- سيولة القطاع المصرفي و اثرها على النمو الاقتصادي ؟

قائمة المراجع

الكتب:

1- احمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم غفر ، الاقتصاد النقدي والمصرفي –بين النظرية والتطبيق –، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية –مصر،2000 .

2- إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011 .

3- اكرم وحداد مشهور هدلول ،النقود والمصارف ،دار وائل للنشر :عمان –الاردن ط1،2005 .

4- حسنٌن مدحت، الخصخصة والسٌياسة العربٌية بشأنها دواعٌيها والأهداف المرجوة منها، الكوٌيت:دار سعاد الصباح ،1993 .

5- حسنٌن مدحت، الخصخصة والسٌياسة العربٌية بشأنها دواعٌيها والأهداف المرجوة منها، الكوٌيت:دار سعاد الصباح ،1993 .

6- حمزة محمود الزبيدي ، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، ط ، 1 مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2002 .

7- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2007.

8- زكرياء الدوري ويسرى السامرائي ،البنوك المركزية والسياسات النقدية ،دار اليازوري ،عمان الاردن ،2006 .

9- زياد سليم ومحفوظ احمد جودة ،ادارة البنوك ، دار المسيرة عمان–الاردن،ط1996،2 .

10- سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، القاهرة: دار العلم للطباعة ،1994 .

11- السيد عبد المولى ،اقتصاديات النقود والبنوك ،دار النهضة العربية ،القاهرة ، مصر ،1998

12- صلاح الدين حسن السيسى، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني القطاع المصرفي و غسيل الأموال، القاهرة- عالم الكتاب، 1423هـ-2003 .

13- طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2007.

14- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ط ، 6 ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .

15- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 .

16- عادل عبد العظيم ،اقتصاديات الاستثمار :النضريات والمحددات ،سلسلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد2، 2007 .

17- عباس النصراوي (وآخرون)، القطاع العام والخاص في الوطن العربي ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية،1990.

18- عباس النصراوي (وآخرون)، القطاع العام والخاص في الوطن العربي ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990 .

20- عبد الحق بوعتروس ،الانظمة البنكية والتقنيات المالية ،جامعة التكوين المتواصل مركز قسنطينة ،فرع :قانون العلاقات الاقتصادية الدولية ،السنة الثالثة ،الارسال الاول .

23- عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية ،القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1 ،2004.

24- عبد اللطيف مصيطفي و عبد الرحمن بن سانية ، انطلاق الاقتصاديات النامية رؤية حديثة ،د و م 2007 .

25- عبد المطلب عبد الحميد ،البنوك الشاملة عماليتها و ادارتها، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2000 .

26- عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية الجزء الثالث ، جامعة الملك عبد العزيز ،2010 .

27- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري ،إدارة البنوك –مدخل كمي واستراتيجي معاصر ،دار وائل ،عمان –الاردن ط2 ،2003 .

28- ليث عبد القهيوي وبلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع .

29- ليث عبد القهيوي وبلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع،.2001 .

30- محمد داود عثمان " إدارة و تحليل الائتمان و المخاطر "عمان دار الفكر ناشرون و موزعون ط1 ،2013 .

31- محمد كمال خليل الحمزاوي . ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، منشأة المعارف ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ، 2000 .

32- محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، مكتبة الاشعار،مصر، 1999.

33- محمود حميدات. مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .

34- المرسي السيد حجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص ، الاسكندرية : الدار الجامعية لمطباعة والنشر، د.ت .2006

35- مفلح محمود عقل ،وجهات نضر مصرفية ،مكتبة المجتمع العربي ،عمان الاردن ،ط2006،1 .

المجلات :

1- و.و روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل ، 2003.

2- مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد9 -2010 .

3- عبد العزيز الدغيم ، ماهر الامين ، امين انجرو التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري مجلة جامعة تشرين لدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية العدد (03) ، 2006 .

4- سفيان عبد العزيز ،دعم و تطوير القطاع الخاص كألية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات ، مجلة البحوث اقتصادية العربية العددان 21-22 لبنان ،2007 .

5- زينب عوض االله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية ،2003 .

6- رياض بن جليلي و اخرون ،التجارة العربية الخارجية مؤشرات الاداء و التطور، مجلة المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات العدد الفصلي الثاني ،الكويت ، ماي 2013 .

7- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان، 2010.

المداخلات والملتقيات :

1- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، السنة الجامعية: 2009 – 2010 .

2- ابو دخدخ كريم،ابو دخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي،الملتقى الوطني الاول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة مابعد البترول ، جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل ،20-21نوفمبر 2011 .

3- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004 .

4- تشام فاروق، أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، يومي 20-2004/04/21بالمركز الجامعي بشار .

5- عياش قويدر، إبراهيمي عبد جامعة الاغواط ، اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية – بين النظرية والتطبيق –الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14-2004/12/15 .

الاطروحات والمذكرات :

1-بريش عبد القادر ،التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر فرع :نقود ومالية ،-2005- 2006 .

2- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية: 2012 .

3- شهرزاد زغيب، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة ورقلة، سنة . 2004 .

4- محرزي جلال، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، ،2006/2002 .

5- شهرزاد زغيب، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال. (مذكرة مقدمة لنيل شيادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة ورقلة، سنة . 2004 .

6- رشيد صالح عبد الفتاح ،البنوك الشاملة ،رسالة ماجستير منشورة ،كلية الحقوق جامعة الاسكندرية ،بدون دار نشر ،2000 .

7- جاسر محمد سعيد الخليل ، اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين. مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، السنة الجامعية. 2004-2005.

8- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنُّمو الاقتصادي – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2008-2009.

9- نورة محمدي، دراسة تحليلية في أثر الاصلاحات الاقتصادية على آداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني . (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة ورقلة)2006-2005 .

10- بلعبيدي عايدة عبير، أثر البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الوطني –دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل جامعة بسكرة، الجزائر، 2006/2005 .

11- كركار مليكة، تحديث الجهاز المصرفي على ضوء معايير بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة البليدة، الجزائر، 2005/2004 .

12- غدير بنت سعد محمود ،العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ،رسالة مقدمة استكمال لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد،كلية العلوم الادارية ،جامعة الملك سعود 1425 هـ /2004م .

13- نجلاء محمد بوغزالة ،الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة من 2000/1990،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع :نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2001-2002 .

التقارير :

1- قانون 90-10المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في :،1990/04/14المادة 11.

2- مشروع تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2000 .

3- القانون رقم 06/88المؤرخ في 1988/01/12المعدل والمتمم للقانون رقم 12/86والمتعلق بالنظام الجديد للبنوك والقرض .

المراجع باللغة الاجنبية :

1- Ammour Ben Halima : Pratique de Technique Bancaire, ed Dahlab, Alger,1997

2-Banque d'Algérie, **Le Système de paiement en Algérie (Etat des lieux)**, 2001

3- Ben Malek Riad, **La Réforme du secteur bancaire en Algérie**, mémoire présenté pour l'obtention de la maîtrise en sciences économiques, Université de Toulouse, France, 1998/1999

4- NACER- EDDINE SADI. La Privatisation des Entrepises publiques en Algérie. OPU. Algrèrie .2005

المواقع الإلكترونية

1- www.ons.com

2- www.bank-of-algeria.dz

الصفحة	العنـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــنوان
III	الإهداء
IV	شكر وعرفان
V	الملخص
VI	قائمة الجداول و الاشكال
أ،ب،ج،د،ت	المقدمة
9	الفصل الأول :مدخل عام الى الجهاز المصرفي
10	المبحث الأول :نشأة وتطور البنوك
10	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والتارخي للبنوك
13	المطلب الثاني: أنواع ووظائف البنوك
23	المبحث الثاني :ماهية الإئتمان المصرفي
23	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الإئتمان المصرفي
25	المطلب الثاني :أنواع الإئتمان المصرفي
27	المطلب الثالث :محددات طلب وعرض الإئتمان المصرفي
33	الفصل الثاني : النمو الإقتصادي والقطاع الخاص
34	المبحث الأول: مدخل للنمو الإقتصادي
34	المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي
35	المطلب الثاني: نظريات النمو في الفكر الإقتصادي
50	المبحث الثاني: ماهية القطاع الخاص
50	المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص
51	المطلب الثاني: محددات نمو القطاع الخاص
54	المطلب الثالث: علاقة القطاع الخاص والنمو الإقتصادي

الفصل الثالث: الإئتمان المصرفي والقطاع الخاص في الجزائر	57
المبحث الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري	58
المطلب الأول: لمحة عامة حول النظام المصرفي الجزائري	58
المطلب الثاني :تحليل وصفي لتوزيعات القروض	69
المبحث الثاني :مساهمة القطاع الخاص الجزائري في التنمية الإقتصادية	76
المطلب الأول :مدخل للقطاع الخاص في الجزائر	76
المطلب الثاني :تحليل مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري	82
الخاتمة	91
قائمة المصادر و المراجع	94
الفهرس	100